



جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم القانون الخاص

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص قانون خاص

الجبائتي البيدتي في القانون

الجزائري

تحت إشراف الدكتور:

أوسيدهوم يوسف

من إعداد الطالبتين:

عقون رحمة

بهلول حميدة

لجنة المناقشة:

الأستاذ بركان ع.الغني ، جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية.....رئيسا

د/ أوسيدهوم يوسف، أستاذ محاضر قسم أ، جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية.....مشرفا

الأستاذ بن خالد السعدي ، جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية..... ممتحنا

تاريخ المناقشة 2020-2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد و على اله
و صحبة و تبعه بإحسان إلى يوم الدين أما بعد

الحمد و الشكر و الثناء لله الذي بنعمته تتم الصالحات الذي وفقنا بفضلہ لاتمام
هذا العمل .

ثم نتقدم باسماء عبارات الشكر و التقدير لأستاذنا المشرف "الدكتور أوسيد هوم
يوسف " على مرافقته لنا خلال انجاز هذا العمل و الذي لم يبخلنا بنصائحه و
توجيهاته الثمينة.

و نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في تجسيد هذا العمل .

كما نتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة التي أشرفت على تقييم عملنا وكافة أساتذتنا و
الطاقم الإداري لكلية الحقوق و العلوم السياسية لجامعة عبد الرحمان ميرة .

رحمة و حميدة

إِهْدَاء

الحمد لله وكفي والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفق أما بعد:

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي التعليمية بمذكرتي هذه ثمرة الجهد والنجاح
بفضلة تعالى مهداة إلى:

من وضع المولى-سبحانه وتعالى-الجنة تحت قدميها وقرها في كتابه العزيز "أمي الغالية" حفظها الله و
أطال من عمرها.

الذي اطلب منه نجمة فيعود لي حاملا السماء بأسرها" أبي الغالي "حفظه الله وأطال من عمره .

سندي العظيم وقوتي و ضلعي الثابت الذي لا يميل إخوتي "مولود" و "عبد الرحيم" حفظهما الله .

إلى روح ملاكي الطاهرة أختي حبيبتي وأميرتي "حنيفة" جعلكي الله طيرا من طيور الجنة .

إلى رفيقة دربي والأخت التي أهداني إياها الزمن ، رفيقة الروح " نور الهدى" حفظها الله .

والى كل رافقي في مشواري زملائي وأصدقائي .

رحمة

إِهْدَاءٌ

اهدي ثمرة جهدي:

إلى روح أبي رحمه الله و اسكنه فسيح جناته .

إلى من كان حصنا واقيا وظل حاميا بدعواتها، التي الجنة تحت أقدامها
"أمي الغالية" حفظها الله وأطال عمرها.

إلى إخوتي "فاتح"، "كريم"، "خلاف"، "حسام"، "وليد"

إلى أخواتي "فهيمة"، "وهيبة"، "كنزة"، "سهيلة"

إلى كل عائلتي كبيرها وصغيرها، إلى جميع زملائي وزميلاتي في الجامعة.

قائمة لاهم المنصرات

أولا: باللغة العربية

ج.ر.ج.ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

ص:صفحة

ص.ص: من الصفحة إلى الصفحة

د.ط: دون طبعة

د.د.ن: دون دار النشر

ثانيا: باللغة الفرنسية

N°:Numéro

OP.CIT:Référence Précédemment Citée

P: Page.

PP.: de la Page...à la Page...

OCDE: Organisation de coopération et de développement économiques

مقدمت

مقدمة

تعد البيئة من أهم المواضيع التي شغلت الإنسان منذ وجوده على الأرض نظرا للأهمية والمكانة التي تحتلها في حياته. فالبيئة هي كل ما يحيط بالإنسان و يؤثر على الحياة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، سواء كان هذا المحيط متمثلا في عوامل طبيعية أو كائنات حية أو جماد، وتلوثها هو أخطر ما يهدد هذه الحياة و يحول دون قدرة البيئة على الاستمرار في العطاء والتجدد للوفاء بمطالب الإنسان.

و الجزائر شأنها شأن جميع دول العالم تعاني من تدهور الوضع البيئي بسبب الانتشار الواسع لظاهرة التلوث بمختلف إشكاله ، من تلوث جوي في المناطق الساحلية التي تشهد تركيز كبير للصناعات الملوثة، و انتشار النفايات و القمامات التي تشهدها المحيطات الحضرية بسبب العشوائية و قلة التنظيم الذي تتسم به المفارغ العمومية، و كذلك انتشار تلوث ناجم عن سوء تسيير المياه المستعملة و انعدام عمليات تصفيتها ما يؤدي إلى تشويه المحيط الحضري وانتشار العديد من الأمراض و تهديد صحة المواطنين.

و أمام هذا الوضع و المعاناة من هذه الآثار الخطيرة التي يخلفها التلوث البيئي استوجب الأمر اتخاذ مجموعة من الإجراءات الضرورية بهدف تجنب الأضرار الحالية و إزالتها و التقليل منها، و من هنا يكون التدخل الحكومي أمر حتمي من خلال الأدوات المختلفة للسياسة البيئية ، و ضرورة عملها على إيجاد صيغ عملية و آليات متكاملة من شأنها الحد من مظاهر التدهور البيئي . لهذا شرعت الجزائر كباقي الدول في وضع جملة من الإجراءات و الآليات القانونية و الاقتصادية الكفيلة بالتقليل من التلوث ، و من بين الآليات التي اختارها المشرع الجزائري للقيام بهذه المهمة نجد الجباية البيئية التي تمثل أهم أداة في هذا المجال. و من هذا المنطلق سوف نعالج هذا الموضوع من الإشكالية الآتية :

ما هي مكانة الجباية البيئية في النظام الجبائي العام ؟

و للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي وباعتماد خطة ثنائية مكونة من فصلين، حيث تم تخصيص الفصل الأول لدراسة الجباية البيئية الجزائرية من خلال وضع مفهوم للجباية البيئية و كيف نظمها المشرع الجزائري، فيما تم تخصيص الفصل ثاني لدراسة تقييم أداء الجباية البيئية الجزائرية من خلال دراسة مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المخولة لها و كذا الإصلاحات التي يتعين إجراؤها لتحسين هذا الأداء.

الفصل الأول
الجبائى البيئى فى النظام
الجبائى الجوائى

الفصل الأول

الحماية البيئية في النظام الجبائي الجزائري

أصبح الاهتمام بالبيئة ضمن الأولويات في الوقت الحال بسبب اشتداد ظاهرة التلوث، و هذا ما جعل دول العالم ومنها الجزائر تعمل على إيجاد أهم الآليات و السياسات و التشريعات القانونية الكفيلة بحماية البيئة من التلوث بشتى أشكاله، و لقد نصت العديد من الاتفاقيات الدولية البيئية نحو اعتماد الحماية البيئية كأحسن وسيلة معاصرة لحماية البيئة. ومن خلال إدراك الجزائر بأهميتها باشرت بإصلاح جبائي بيئي في بداية التسعينات بهدف التقليل من التلوث الذي تغرق فيه.

وسنحاول من خلال هذا الفصل وضع إطار مفاهيمي للحماية البيئية و توضيح جوانبها التقنية(المبحث الأول)، و النظام الجبائي البيئي الذي انتهجته الجزائر (المبحث الثاني).

المبحث الأول

ماهية الحماية البيئية

قضت العديد من الاتفاقيات البيئية، خاصة المتعددة الأطراف، على اعتماد أسلوب الحماية البيئية كأحسن وسيلة معاصرة لحماية البيئة، و تعتبر ركيزة اقتصادية أساسية و قطعة مهمة في صنع سياسة بيئية ناجحة. ويقصد بالحماية البيئية الضرائب المفروضة على تلويث البيئة، فكل من يقوم بتلويث البيئة لابد أن يقوم بإصلاح ذلك. وأساس فرض الحماية البيئية هو تطبيق مبدأ "الملوث الدافع". لذا تستخدم الدولة الضريبة كأداة اقتصادية لتحقيق أهدافها المسطرة وذلك بتطويرها والاهتمام بجوانبها التقنية.

أحاط المشرع الجزائري البيئة بإطار قانوني لتعزيز حمايتها، وذلك من خلال إصدار آلية الحماية البيئية. و للتعرّف على هذه الأخيرة سنتطرق إلى مفهوم الحماية البيئية (المطلب الأول)، ثم إلى الجوانب التقنية للحماية البيئية (المطلب الثاني).

المطلب الأول

مفهوم الجباية البيئية

تحظى الجباية في جميع السياسات المالية بأهمية بالغة، فهي تنظم في إطار قانوني محكم و مضبوط وهذا باعتبارها الممول الرئيسي لنفقات ميزانية الدولة، و هي من أهم الوسائل المتاحة أمام صانعي السياسات البيئية بغية الحد من التلوث، و باعتبارها من الأدوات الاقتصادية الأكثر فعالية التي تسمح بالتأثير على سلوك الملوثين عن طريق محددات مالية ذات مرونة كبيرة و تكاليف اقل. وبناءا على ذلك سوف نقوم من خلال هذا المطلب بتعريف الجباية البيئية وبيان خصائصها (الفرع الأول)، مبررات فرضها (الفرع الثاني)، والمبادئ القانونية التي تقوم عليها (الفرع الثالث).

الفرع الأول:

تعريف و خصائص الجباية البيئية

تعد الجباية البيئية من الوسائل التي تستخدمها الدولة للحد من التلوث أو التقليل منه. لكن يجب، قبل التطرق لذلك، أن نقوم بتعريف الجباية البيئية (أولا) وإظهار خصائصها (ثانيا).

أولا: تعريف الجباية البيئية

تعرف الضريبة بوجه عام بأنها اقتطاع مالي تفرضه الدولة وتستوفيه وفقا لقواعد قانونية وتشريعية مقدرة بصفة إلزامية ونهائية، وتفرض على المكلفين بغرض تغطية النفقات العامة للدولة، والتي من خلالها تهدف إلى خدمة المجتمع وتطويره. وكنتيجة لانتشار ظاهرة التلوث تغيرت مهام الدولة من خلال السياسة الضريبية من أداة تمويلية إلى أداة ردعية وتحفيزية، وذلك للتأثير على الوضع البيئي والحد من التلوث وتحسين نوعية البيئة¹.

¹ - بن قارة مصطفى عائشة، "الجباية البيئية في التشريع الجزائري (من أداة تمويلية إلى أداة ردعية)"، مجلة القانون العقاري و البيئية، العدد 5، جوان 2015، ص 3.

لقد تعددت تعريف الجباية البيئية وحتى التسميات من جباية خضراء، جباية إيكولوجية، ضرائب ورسوم بيئية وسمها البعض بالضريبة التصحيحية، كما سميت كذلك بالضريبة البيوقفية أو ضريبة بيغوفيان نسبة إلى آرثر بيغو، إذ ترجع فكرة هذه الضريبة إلى ما كتبه في مؤلفه " اقتصاديات الرفاهية" لدرجة ارتباطها باسمه «Pigouviantax». والتي هي عبارة عن مجموعة من الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الملوثين للبيئة.² كما عرفها البعض الآخر على أنها: "تلك الضريبة التي تفرض على المنشآت الصناعية أو نحوها التي تنتج منتجا غير صديق للبيئة أو تستخدم آلات أو معدات ملوثة للبيئة".³ وعرفت كذلك بأنها: "الاقتطاعات النقدية الجبرية التي تدفع للخزينة العامة دون الحصول على مقابل خاص، فهي إلزامية غير معوضة، يعود ريعها إلى الميزانية العامة وقد تخصص لغايات غير مرتبطة بأساس الضريبة.⁴ ومن بين التعاريف الأخرى الواردة عنها هي الضريبة التي تفرضها الحكومة على المنتج نظرا للأضرار التي يسببها للمجتمع تجعل التكلفة الاجتماعية أكبر من تكلفته الخاصة وتفرضها عليه إما لتخفيض من إنتاجه أو لتعويض أفراد المجتمع.⁵

يجب التوضيح بأنه لا يمكن التحدث عن سياسة جبائية بيئية مستقلة عن السياسة الجبائية العامة للدولة، لأنه لا يوجد نظام ضريبي بيئي مستقل وإن النظام الضريبي ما هو إلا مرآة للسياسة الجبائية العامة التي يبرز توجهاتها المختلفة (اقتصاديا، اجتماعيا، بيئيا). فالبعد البيئي للسياسة الجبائية هو أحد أهدافها وليس بحد ذاته مستقلا عن أهداف السياسة الجبائية عموما. فالتدابير

²- شيماء فارس محمد الجبر، الوسائل الضريبية لحماية البيئة (دراسة قانونية مقارنة)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص95.

³- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص204.

⁴- بن صديق فاطمة، الحماية القانونية للبيئة في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون عام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص61.

⁵- شيماء فارس محمد الجبر، المرجع السابق، ص70.

الجبائية البيئية ما هي إلا تدابير قانونية تندرج ضمن مجموع القواعد الجبائية المكونة للنظام الضريبي، فتكون بذلك العلاقة بين السياسة البيئية والسياسة الجبائية علاقة وسيلة الغاية.⁶

ثانيا: خصائص الجبائية البيئية

تتمتع الجبائية البيئية بخاصيتين أساسيتين متمثلتان فيما يلي:

(أ) جبائية موجهة:

تتفرد الضريبة بصفة عامة بكونها غير موجهة⁷، أي أن الضريبة تستند إلى هدف يتمثل في استخدامها من طرف السلطات العامة كأداة للحصول على إيرادات مالية بهدف تغطية النفقات العمومية، و أصبح ينظر إليها على أنها أداة لتحقيق أغراض اقتصادية و اجتماعية متعددة⁸، عكس الجبائية البيئية التي تذهب إيراداتها لفائدة الصندوق الوطني لإزالة التلوث والصناديق الأخرى المعنية بحماية البيئة، هذا ما يشكل استثناء عن قاعدة عدم التخصيص في المالية العامة للدولة التي تقضي بعدم تخصيص إيرادات معينة لنفقة معينة⁹، لكن الرسوم التي تفرض لأغراض بيئية تخصص إيراداتها للاستعمال في أغراض بيئية¹⁰.

(ب) جبائية متدخلة:

تتبع هذه الخاصية من كون هذه الجبائية البيئية من أهم السياسات البيئية التي تركز عليها الدولة من أجل حماية البيئة بشكل أكثر فعالية، وذلك عن طريق وضع رسم أو ضريبة ضد التلوث وبتدخل الدولة في توجيه نشاطات الأفراد على نحو تحقق به التنمية المستدامة.

⁶- قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص195.

⁷-برحماني المحفوظ، الجبائية البيئية، مداخلة أقيمت في الملتقى الوطني الأول حول حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بين الواقع ومقتضيات التطور، أقيمت يومي 5 و6 ماي 2008، ص2.

⁸- بويط منال، متهنى سهام، دور الجبائية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة ولاية جيجل)، مذكرة نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة و جبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019، ص25.

⁹-برحماني المحفوظ، المرجع السابق، ص2

¹⁰- بويط منال، متهنى سهام، المرجع السابق، ص25.

فمن خلال فرض هذه الحماية تتدخل الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي على نحو ايجابي محققا بذلك نمط تنموي رفيق بالبيئة في ظل التنمية المستدامة.¹¹

الفرع الثاني:

مبررات فرض الحماية البيئية

سيقت مجموعة من الحجج لأجل فرض الضريبة على الملوث البيئي. فهناك حجج إقتصادية (أولا)، وحجج اجتماعية (ثانيا) وأخرى قانونية (ثالثا).

أولا: مبررات إقتصادية:

من المبررات التي سيقت للأخذ بالضريبة البيئية من الناحية الإقتصادية نجد:

- تشكل الحماية البيئية فرصة للبحث لإيجاد وظائف تنافسية جديدة، والتقدم نحو التكنولوجيا النظيفة، فبواسطة الضرائب يكون هناك المزيد من الكفاءة الإقتصادية والابتكار من خلال التنافسية العالمية، إذ تعتمد منتجات الغد على ابتكارات اليوم.¹²
- تعد وسيلة تسد بواسطتها الدول فجوة عوائدها المالية لكونها ترد عائد ضريبي إضافي وكونها تساعد في معالجة مشكلة كبيرة والمتمثلة في التلوث، إضافة إلى ذلك تحسن أداء اقتصاد الدول لان الأرباح المضافة تعني بيئة أفضل ووظائف أكثر لإعادة استخدام حصيلة هذه الضرائب.¹³
- توجيه الصناعات في اتجاه جديد يعتمد على موارد متجددة عوضا عن تلك المواد القابلة للنفاذ، ويحد من الآثار السلبية على البيئة إلى أدنى حد ممكن.¹⁴

¹¹- برحمانى المحفوظ، المرجع السابق، ص2.

¹²- سعادة فاطمة الزهراء، دور الحماية في حماية البيئة، اطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم، فرع قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2020، ص105.

¹³- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المرجع السابق، ص215.

¹⁴- شيماء فارس محمد الجبر، المرجع السابق، ص80.

- حماية الصناعات الوطنية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات ويتم ذلك بفرض أتوات جمركية مرتفعة على الاستيراد وبإعفاء الصادرات كليا أو جزئيا من الضرائب.¹⁵

ثانيا: مبررات اجتماعية:

- هناك عدة مبررات اجتماعية يمكن الاعتماد عليها لفرض ضريبة بيئية، نذكر منها ما يلي:
- تهدف إلى حماية الإنسان بتوفير الظروف البيئية المناسبة الخالية من كل مظاهر التلوث¹⁶. فكلما كانت البيئة التي يعيش فيها الإنسان نظيفة كلما كانت حياته اقل عرضة لمخاطر التلوث وأقل عرضة لإصابته بالأمراض.
- إن الأخذ بنظام ضرائب حماية البيئة يمنع ويقلل من استهلاك المواد التي تسبب أضرار بالصحة العامة والقدرة على العمل وهذا بدوره يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للمجتمع في أية دولة لأنه يرفع من مستوى الإنتاج والأجور.¹⁷
- تعد حافزا للمجتمع توجّهه نحو سلوك بيئي حسن، فتغرس لديه ثقافة المحافظة على المحيط الذي يعيش فيه.¹⁸

ثالثا: مبررات قانونية:

يمكن تبرير الضريبة ضد التلوث البيئي من الناحية القانونية بما يلي:

-
- ¹⁵⁻ ربيع ناقة، تقييم فعالية الرقابة الجبائية في ظل الاصلاحات الضريبية في الجزائر (دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب ام البواقي خلال ال فترة(2000-2011)،مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: مالية،تأميناتوتسيير مخاطر،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجاريةوعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2014، ص7.
- ¹⁶⁻ بن جبور نسرين، بن مداح ریحانة، دور الحماية البيئية في تحفيز المؤسسات لحماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصصمحاسبة وجباية معمقة، معهد العلوم الاقتصادية التجاريةوعلوم التسيير،المركز الجامعي بوشعيب، عين تيموشنت،2020،ص59.
- ¹⁷⁻ قصير ابراهيم، شوية خالد، دور الحماية البيئية في مكافحة التلوث البيئي (دراسة حالة الجزائر 2000-2018)،مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل م د)، تخصص ادارة مالية،معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميله، 2018 ، ص58.
- ¹⁸⁻ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المرجع السابق،215.

- تعد ضريبة حماية البيئة وسيلة لإصلاح النظام الضريبي ذلك لأنها تعمل على إعادة توزيع العبء الضريبي وليس زيادته من خلال فرض ضرائب على استهلاك الأشكال المتعددة للموارد الطبيعية كالطاقة والمياه والمواد الخاموكل ما يعد ملوث للبيئة في مقابل تخفيض أنواع الضرائب الأخرى وخاصة تلك التي تشكل عبء على عنصري العمل والإنتاج وهذا يتم عن طريق خفض التكاليف التي تلحق الرواتب، الأجور، التأمينات أو استبدال هذه الضريبة بـضرائب حماية البيئة وإن كان في ذلك شيء من الصعوبة بسبب الإجراءات المعقدة لتحصيلها.¹⁹
- يعتبر الأخذ بهذه الضريبة من مقتضيات العدالة حيث تساهم في مساعدة الدول بتحمل تبعات التلوث لأنه ليس من العدل تحمل دولة واحدة الأعباء المالية الناجمة عن التلوث.²⁰

الفرع الثالث:

المبادئ القانونية للحماية البيئية

تقوم الحماية البيئية على مجموعة من المبادئ القانونية والمتمثلة في مبدأ الملوث الدافع (أولاً)، مبدأ المصفي كاستثناء على مبدأ الملوث الدافع (ثانياً)، ومبدأ المستخدم الدافع (ثالثاً).

أولاً: مبدأ الملوث الدافع:

يرمي هذا المبدأ إلى تحمل الملوث تكاليف مكافحة التلوث حتى تكون البيئة في حالة مقبولة، وتطور في التسعينات ليكون مبدأ قانونياً ومعتزفاً به عالمياً.²¹ لقد استعمل لأول مرة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) سنة 1972، كمبدأ للسياسة البيئية

¹⁹ - قصير ابراهيم، المرجع السابق، ص 58.

²⁰ - عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المرجع السابق، ص 217.

²¹ - أشرف عرفات أبو حجازة، مبدأ الملوث يدفع، د.ط، دار النهضة العربية، مصر، 2006، ص 12.

يهدف إلى تشجيع الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وكمبدأ اقتصادي يرمز إلى تحمل الملوث تكاليف محاربة التلوث كإجراء اقتصادي لحماية البيئة.²²

ويقضي هذا المبدأ بأن: "الملوث يجب أن تقتطع منه السلطات العمومية النفقات الخاصة بالإجراءات الرامية إلى الحفاظ على البيئة".²³ فهو إذن عبارة عن النفقات التي تفرضها الدولة للوقاية من التلوث ومحاربتها بتحميلها للملوثين.²⁴

ولقد تطرق المشرع الجزائري إلى مبدأ الملوث الدافع في القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في المادة 7/3 التي تنص على أنه: "يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات كل تدابير الوقائية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية".²⁵

يتم تطبيق هذا المبدأ من خلال الاستناد إلى قواعد المسؤولية لتحديد أساس التعويض عن الأضرار وفقا لمبدأ الغنم بالغرم. إلا أن تطبيقه يعرف العديد من الصعوبات كونه يتميز بالطابع العام ولا يتم في كثير من الأحيان تحديد هوية الملوثين. كذلك يمكن ألا يظهر هذا التلوث إلا بعد سنوات.²⁶ فالهدف الذي سعى إليه المشرع من وراء إدخاله لهذا المبدأ هو إلقاء عبء التكلفة الاجتماعية للتلوث على الذي يحدثه، فهو صورة من صور الضغط المالي على الملوث ليمتنع عن التلويث أو على الأقل تقليص التلوث الناجم عن نشاطه الصناعي.²⁷

²² -صالحة بوزريع، عائشة بوثلجة، "النظام الجبائي وأثره في الحد من التلوث -دراسة حالة الجزائر-«، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الثالث، مارس 2018، ص 156.

²³ -Michel PIEUR، «Droit de l'environnement» Dalloz، 4ème édition» Paris، Edition Delta Liban، 2001، P137.

²⁴ -محمد بن عزة، "فعالية النظام الضريبي في حماية البيئة من أشكال التلوث (دراسة تحليلية لنموذج الضريبة البيئية في الجزائر)"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع عشر، الجزائر، جوان 2016، ص 196.

²⁵ -القانون رقم 03-10، المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج.ر.ج. عدد 43، المؤرخ في 20 يوليو 2003

²⁶ -محمد بن عزة، المرجع السابق، صص 327، 328.

²⁷ -بن صديق فاطمة، المرجع السابق، ص 62.

ثانيا: مبدأ المصفي:

جاء هذا المبدأ كاستثناء على مبدأ الملوث الدافع²⁸ حيث بمقتضاه يتلقى كل من يستجيب للضوابط البيئية امتيازات في شكل إعفاءات أو علاوات مالية²⁹، وهو ما أقره المشرع الجزائري في القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة على انه تحدد في إطار قوانين المالية إجراءات محفزة بغرض تطوير الفضاءات و الأقاليم و الأوساط الواجب ترقيتها وفقا لأدوات تهيئة الإقليم المصادق عليه، كما يمكن أن تمنح إعانات و مساعدات مالية في إطار الأحكام القانونية المعمول بها³⁰، وتهدف إلى: دعم برامج التنمية المتكاملة، ترقية المبادرة العمومية و الخاصة في مجال التنمية، إحداث أنشطة و توسيعها و تحويلها واستقبال الأنشطة المنقولة على موقعها، تطوير هندسة التنمية³¹

ثالثا: مبدأ المستخدم الدافع:

تطبق كذلك بعض الدول مبدأ آخر وهو مبدأ المستخدم يدفع، والذي بموجبه يجب على مستخدم أو مستغل الموارد الطبيعية تحمل كلفة تلك الموارد التي يستخدمها أو يستغلها بما في ذلك تكاليف استخدام وسائل الإعلام في الإعلان عن أوجه التلوث التي يحدثها أو يبيثها في الأوساط البيئية المحيطة لنشاطه³². ويعد هذا المبدأ في رأي مؤيديه وسيلة هامة للتخصيص الكفاء للموارد والنفقات، فهو يشجع الاستخدام الرشيد للموارد البيئية والتي هي في حقيقتها

²⁸- بوحزمة كوثر، مداح حاج علي، "فعالية الجبابة البيئية في حماية البيئة من تلويث المشآت المصنفة"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، ال عدد 2، ديسمبر 2020، (ص.ص 319-333)، ص 328.

²⁹- الياس شهد، عبد النعيم دفرور، " البيئة ومقومات حمايتها في الجزائر"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، عدد 20، ديسمبر 2016، الوادي، ص.ص (53-67)، ص 63.

³⁰- القانون رقم 01-20، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة، ج.ر.ج.ج، عدد 76.

³¹- نجوى بن زهودة، مروان بوعكاز، النظام القانوني لحماية البيئة في التشريع الجزائري، مذكرة ليل شهادة الماستر، تخصص قانون اعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجبالي بونعامة، خميس مليانة، 2019، ص.ص 56 و 57.

³²- صليحة بوذريع، عائشة بوتلجة، الرجع السابق، ص 156.

محدودة ويؤدي استخدامها عن طريق الإنتاج أو الاستهلاك إلى تدهورها والإقلال منها³³. فضلا عن انه يجعل الجمهور يدرك حين اتخاذ قرار الشراء الأضرار التي يسببها للبيئة (إنتاج بعض السلع)، حيث انه سوف يدفع ثمنا أعلى لشراء السلع التي تنتج باستخدام طرق إنتاجية ملوثة للبيئة مقارنة بثمان السلع المماثلة المنتجة بدون أضرار للبيئة. فتطبيق هذا المبدأ يوفر للدولة إجراءات جوهرية لتمويل النفقات العامة الموجهة لحماية البيئة³⁴.

المطلب الثاني:

الجوانب التقنية للحماية البيئية

اعتمد المشرع الجزائري معيارا مبسطا في تحديد الملوث المتمثل في التنظيم الفني للضريبة الذي يحدد الأوضاع والإجراءات الفنية المتعلقة بفرض الضريبة، حيث نركز بالأساس على وعاء الضريبة البيئية (الفرع الأول)، تحديد سعر الضريبة (الفرع الثاني)، وحصيلة الضريبة البيئية (الفرع الثالث).

الفرع الأول:

وعاء الضريبة البيئية

يمكن تعريف وعاء الضريبة بأنه المادة أو المال أو الشخص الخاضع للضريبة مع ضرورة توافر العنصر الزمني لهذا الوعاء وحسب الأنظمة المحددة لذلك³⁵. ويثير تحديد الوعاء الضريبي ثلاث مسائل نذكر منها اختيار وعاء الضريبة (أولا)، تحديد وعاء الضريبة (ثانيا) وتقدير وعاء الضريبة (ثالثا).

³³ - بن جبور نسرين، بن مداح ربحانة، المرجع السابق، ص 61.

³⁴ - السعيد زيات، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر (دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بمسيلة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة البيئية في منظمات الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2016، ص 89.

³⁵ - بوزيدة حميد، جباية المؤسسات، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 30.

أولاً: اختيار وعاء الضريبة

على خلاف الضرائب الأخرى فإن وعاء الضريبة البيئية لا يتحدد بقيمة نقدية وإنما بوحدات مادية مثل حجم المخلفات أو كمية الملوثات في الهواء وهو ما يميز الضرائب البيئية. بالإضافة إلى ذلك فإن وعاء الضريبة البيئية يرتبط بالتلوث البيئي فيكون الوعاء الضريبي مثالياً كلما كان متطابقاً بصورة تامة مع مصدر التلوث³⁶ وعلى العموم فإن الضرائب البيئية تفرض بإحدى الصور التالية:

(أ) الضرائب على الانبعاثات الملوثة:

تفرض الضريبة على المنشآت المصنفة التي يؤدي نشاطها إلى الأضرار بالبيئة من خلال ظاهرة التلوث،³⁷ أن الهدف من هذه الضريبة هو منح المنتجين حرية اختيار الطريقة الأنسب لتخفيض حجم الانبعاثات الملوثة إلى مستويات مقبولة في هذا المجال³⁷، وتفرض هذا النوع من الضرائب لابد من توفير الإمكانيات التقنية والخبرات الفنية المتخصصة في مجال التحديد النوعي والقياس الكمي للتلوث هذا ما يجعل فرض هذا النوع من الضرائب ضئيل في الدول النامية التي تفتقد الإمكانيات اللازمة التي تؤهلها لذلك.³⁸

(ب) الضرائب على المنتجات:

تفرض الحكومة ضريبة قيمة أو نوعية على نشاط الإنتاج و على مختلف الوحدات التي يصاحب إنتاجها تلوث للبيئة أي أحداثاً أضرار اجتماعية³⁹، وذلك بهدف تخفيض حجم

³⁶ - مبطوش الحاج، عابدي قادة، "الحماية الخضراء كآلية قانونية للتأهيل البيئي للمنشآت المصنفة في الجزائر"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 06، العدد 01، 2019، (ص.ص 214-241)، ص 221.

³⁷ - مسعودي محمد، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة (دراسة تقييمية لتجارب بعض الدول منها الجزائر)، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص 133.

³⁸ - مسعودي محمد، "الحماية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، جوان 2014، ص 58.

³⁹ - حراق مصباح، "تحو نظام جبائي بيئي جزائري فعال بالاعتماد على التطبيقات الدولية للحماية البيئية"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 1 مكرر (الجزء الثاني)، جانفي 2020، (ص.ص 71-91)، ص 74.

الملوثة إلى مستويات مقبولة⁴⁰، وفي ظل وجود أكثر من وحدة إنتاجية في نفس الصناعة أو النشاط يحدث أضرار بالبيئة المحيطة بها⁴¹، فان فرض ضريبة موحدة على الإنتاج لمختلف الوحدات المسببة للتلوث لن يكون كافيا لتخفيض معدلات التلوث، بل من المتوقع أن يصاحب ذلك اختلال في تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح بعض الوحدات على حساب وحدات أخرى، لذلك لابد من التمييز في سعر الضريبة (مقدار الضريبة للوحدة) بين الوحدات الإنتاجية في المناطق الجغرافية المختلفة لكي تزداد فاعلية هذا الشكل من الضرائب في معالجة مشاكل التلوث⁴².

ج) الضرائب على استغلال الموارد الطبيعية:

يهدف هذا النوع من الضرائب إلى حماية الموارد الطبيعية خاصة غير المتجددة من الاستنزاف و النفاذ كالضرائب على الطاقة،الضرائب على الموارد السمكية و الغابية، الضرائب على استغلال الشواطئ، الضرائب على استغلال مياه الينابيع المعدنية...الخ⁴³، و يعتبر التسيير الراشد لهذه الموارد عامل مهم للنمو الاقتصادي المستدام الذي يراعي جانب الحد من التلوث ، لهذا فانه يمكن تكيف الضرائب على الاستغلال التجاري للموارد الطبيعية لتحقيق أهداف بيئية إلى جانب الأهداف الاقتصادية، كان يتم فرض ضرائب كبيرة على طرق استغلال الموارد الطبيعية الأكثر تلويثا ، وهذا بغية تحفيز الشركات المستغلة نحو تبني طرق إنتاج أو استغلال اقل تلويثا.⁴⁴

40- بوجمعة صارة، دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي (دراسة حالة الجزائر وولاية بسكرة)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2016، ص 32.

41- السعيد زيات، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، المرجع السابق،ص 79.

42- قصير ابراهيم، شوية خالد، المرجع السابق،ص 59.

43- شلغوم منية،فعالية السياسة الحباية في الحد من التلوث البيئي (دراسة حالة الجزائر)،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري،قسنطينة،2011،ص56.

44- مسعودي محمد، المرجع السابق،ص 61.

ثانيا: تحديد الجزء الذي تفرض عليها الضريبة البيئية

في ضريبة التلوث يكون الجزء الذي تفرض عليه الضريبة هو الجزء الذي يتعدى مستوى معين أي عندما تتعادل التكلفة الحدية لتخفيض التلوث مع التكلفة الحدية للضرر. ويقصد بتكلفة الضرر التكلفة التي يتحملها المجتمع نتيجة عملية التلوث في محاولته لتخفيض التلوث⁴⁵.

ثالثا: تقدير وعاء الضريبة البيئية

ليس من السهل تقدير وعاء الضريبة وذلك نظرا لوجود صعوبة قياس الانبعاثات والمخلفات بصورة دقيقة. فتلجأ عادة الدول إلى ترجمة هذه الملوثات في شكل معدلات وجداول، تحسب على أساس أهمية المخاطر الناتجة عن كل نوع من أنواع الملوثات⁴⁶، على أن يتم توضيح وبيان مقدار الضريبة المخصص لكل وحدة معينة من وحدات القياس وذلك وفقا لطبيعة ونوع تلك الملوثات⁴⁷.

الفرع الثاني:

تحديد سعر الضريبة

يقصد بسعر الضريبة بوجه عام المبلغ المالي الذي يجب على الممول أن يدفعه عن كل وحدة من موضوع الضريبة أو هو النسبة المئوية التي يتم بها تحديد مقدار الضريبة، ومن أهم الأشكال التي يتخذها سعر الضريبة هي:

⁴⁵ - واهي بوعلام، "آفاق تطبيق الاستراتيجية المالية الخضراء في ظل الدور الجديد للدولة مع الإشارة الى حالة الدول العربية النفطية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، الجزائر، 2014، (ص.ص 181-203)، ص190.

⁴⁶ - بن قارة مصطفى عائشة، المرجع السابق، ص7.

⁴⁷ - صيد مريم، محرز نور الدين، "فعالية تطبيق الرسوم والضرائب البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، لمجلد 9، العدد2، 2016، (ص.ص 605-631)، ص614.

أولاً: السعر الثابت (النسبي)

في هذه الحالة يبقى السعر ثابتاً بصرف النظر عن التغيرات التي تحدث في وعاء الضريبة، أي أن النسبة بين الوعاء الخاضع للضريبة والسعر تبقى ثابتة⁴⁸، إذن فالضريبة تحسب على أساس معدل ثابت مهما كان حجم أو قيمة المادة الخاضعة للضريبة ومعدلها لا يتغير بتغيير قيمة هذه المادة⁴⁹. ويتميز هذا الأسلوب بالسهولة والبساطة لكل من الممول والإدارة الضريبية⁵⁰.

ثانياً: السعر التصاعدي

طبقاً لهذا الأسلوب يتصاعد سعر الضريبة مع تزايد الوعاء الخاضع للضريبة و يتميز الأسلوب التصاعدي بأنه يتماشى مع مبدأ العدالة وتأخذ به التشريعات المالية في الدول المتقدمة، كما أنه يعد من أدوات التوجيه الاقتصادي⁵¹، و يعد الأسلوب الأنسب في التطبيق بالنسبة للضرائب البيئية لما ينطوي عليه من حوافز قوية للملوثين للتخفيض من ملوثاتهم إلى الحد الذي تكون معه الضريبة مقبولة اقتصادياً⁵².

⁴⁸ - مراد مهدي، نصيرة يحيوي، "الحماية البيئية شكل من أشكال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 16، ديسمبر 2018، (ص.ص 260-280)، ص 267.

⁴⁹ - العياشي عجلان، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 200، ص 25.

⁵⁰ - مراد مهدي، نصيرة يحيوي، المرجع السابق، ص 267.

⁵¹ - حسونة عبد الغاني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 80.

⁵² - بن الشيخ مريم، أثر الحماية البيئية على أداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة شركة القلد وصنع منتوجات التلحيم TREFISOUD، سطيف)، مذكرة نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 26.

الفرع الثالث:

تحصيل الضريبة البيئية

يقصد بتحصيل الضريبة مجموعة العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العامة وفقا للقواعد القانونية المطبقة في هذا الصدد⁵³. ووفقا لمبدأ العموم والشمول بالموازنة فإنه يتعين أن توضع إيرادات الضريبة أيا كان مصدرها أو حجمها في موازنة الدولة لتغطية النفقات العامة. وقاعدة عدم تخصيص الإيرادات الضريبية تعني أن الدولة حرة في إعادة استخدام حصيلة الضريبة حسب برامجها وخططها ولكن مبدأ العمومية وقاعدة عدم التخصيص لا يطبقان في الضريبة البيئية⁵⁴. ففي كافة التطبيقات يعاد استخدام حصيلة هذه الضريبة في مكافحة التلوث البيئي تحت أشكال عديدة منها: تعويض ضحايا التلوث؛ تغطية النفقات الإدارية لمؤسسات حماية البيئة؛ وتمويل البحوث المتعلقة بمكافحة التلوث؛ وكذلك منح مكافآت للملوثين الذين ينجحون في استخدام طرق تخفيض التلوث الناجم عن أنشطتهم⁵⁵.

المبحث الثاني:

النظام الجبائي البيئي في الجزائر

تشكل الجباية البيئية أحد أهم الآليات القانونية التي اقرها النظام الجبائي الجزائري والذي يمتاز بالتنوع، وفي هذا الإطار سعت الجزائر إلى إيجاد إجراءات مالية لمحاربة التلوث وتقليصه، فتطرق المشرع الجزائري إلى وضع قوانين ونصوص كوسيلة وقائية حيث تتمثل في رسوم على تلوث البيئة وتعتبر هذه الرسوم البيئية أهم الإجراءات الردعية والتحفيزية التي اتخذتها الجزائر وانتهجتها ضمن سياستها البيئية والهادفة لتحسين السلوك البيئي للأفراد والمنشآت الإنتاجية. وعليه

⁵³ - احمد فيندس، منازعات الضرائب المباشرة في الجزائر، الطبعة الأولى، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الاسكندري، مصر، 2014، ص40.

⁵⁴ - السعيد زنات، علي دبي، تطور الضريبة البيئية في النظام الجبائي الجزائري (دراسة تحليلية تقنية للفترة 2000-2018)، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 2، (ص.ص 1-14)، ص5.

⁵⁵ - بن جبور نسرين، بن مداح ريحانة المرجع السابق، ص66.

سنتناول من خلال هذا المبحث النظام الجبائي الردعي (المطلب الأول) والنظام الجبائي التحفيزي (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

النظام الجبائي الردعي

وضع المشرع الجزائري عدة رسوم وضرائب لمكافحة الأنشطة الملوثة وذلك بتبنيه سياسة "الترهيب" مع الملوّثين. ولتوضيح ذلك سوف نتطرق إلى تعريف النظام الجبائي الردعي (الفرع الأول)، وتحديد مكوناته (الفرع الثاني)، وتطبيقاته (الفرع الثالث).

الفرع الأول:

تعريف النظام الجبائي الردعي

يندرج النظام الجبائي الردعي البيئي في الجزائر في إطار النظام الجبائي العام بمعنى انه جزء لا يتجزأ ولا يستقل عنه. لهذا فمسألة التعرف على النظام الجبائي العام⁵⁶ الذي هو مجموعة محددة ومختارة في الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيًا متكاملًا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية⁵⁷

⁵⁶ - هدى بن يحيى، محمد عبد الفتاح سماح ، الحماية و دورها في الحد من الضرر البيئي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام ، تخصص قانون البيئة و التنمية المستدامة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي ، سعيدة ن 2019، ص54.

⁵⁷ - سعيد عبد القادر عثمان ، النظم الضريبية : مدخل تحليلي مقارنة، د.ط، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص13.

الفرع الثاني:

مكونات النظام الجبائي الردعي

يتوافق النظام الجبائي الردعي مع الأسس العامة للنظام الجبائي ويتميز فقط بأنه متصل بالبيئة. والغاية من فرض هذا النوع من الجباية هو المحافظة على البيئة في إطار السياسة الضريبية العامة، وغالبا ما يشتمل على صورتين أساسيتين المتمثلتان في الضريبة البيئية (أولا) والرسم البيئي (ثانيا).

أولا: الضريبة البيئية

هي اقتطاع مالي تفرضه الدولة وفقا لقواعد قانونية وتشريعية مقدرة بصفة إلزامية نهائية على المكلفين وفقا لمقدوراتهم التكليفية بقصد تغطية النفقات العامة للدولة والهادفة لخدمة المجتمع وتطوير النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية وغيرها ما يعود على كل أفراد المجتمع بالنفع العام⁵⁸. فالضريبة ليست ضرورية فحسب بل هي لازمة لمواجهة الأعباء العمومية.⁵⁹

ثانيا: الرسم البيئي

يعرف " الرسم " بأنه اقتطاع نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو أحد مرافقها العامة، مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب هذا المرفق أو الهيئة العامة.⁶⁰ ويتم استخدامها في تزويد خدمات ما مثل المعالجات الجماعية والعامة للأعداد المتدفقة، وهي أداة ضريبية هامة لان الخدمة التي تمولها ترمي إلى تحسين النوعية البيئية وتقليل استهلاك الموارد الطبيعية مثل المياه والأرض⁶¹.

⁵⁸ - صلاح رين الدين ،الإصلاح الضريبي ، د.ط ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2000،ص46.

⁵⁹ - دنيدي يحي ، المالية العمومية، الطبعة الثانية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010،ص.ص182-183.

⁶⁰ - اعماد حمود القيسي ، المالية العامة و التشريع الضريبي، الطبعة العاشرة، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن ، 2017، ص 64.

⁶¹ - بوعزيز نسيمة ، حجاج حمامة ، الجباية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون البيئي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015، ص38.

ووجه التشابه بين الضريبة و الرسم يكمن في أن كليهما مبلغ نقدي يفرض جبرا، و أن حصيلة كليهما تستخدم في تغطية النفقات العامة ، و لكن يختلف الرسم عن الضريبة في أن الرسم يقع نظير تقديم خدمة معينة ، بينما الضريبة مساهمة اجبارية دون مقابل مباشر يعود على دافعها.

الفرع الثالث

تطبيقات النظام الجبائي الردعي

بعد التطرق إلى النظام الجبائي الردعي من الناحية النظرية، سنتناول تطبيقات النظام الجبائي الردعي. وحماية للبيئة سعى المشرع الجزائري بإصدار مجموعة من الضرائب و الرسوم البيئية مفروضة على الملوثين الذين يحدثون أضرارا بالبيئة من خلال المنتجات الملوثة الناجمة عن نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة محاولة منه لوضع حد لمختلف أنواع التلوث. و تتنوع هذه الرسوم إلى رسوم مفروضة على الانبعاثات الملوثة (أولا)؛ الرسوم المفروضة على المنتجات (ثانيا)؛ الرسوم المفروضة لحماية جودة الحياة (ثالثا)؛ الضرائب المفروضة على استغلال الموارد الطبيعية (رابعا)

أولا: الرسوم المفروضة على الانبعاثات الملوثة

أحيطت البيئة في إطار قانوني لحمايتها وردع الملوثين وذلك بإصدار عدة رسوم و المتمثلة فيما يلي:

(أ) الرسم على الانبعاثات الملوثة أو الخطيرة على البيئة :

تم تأسيس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1992 و هو البداية الحقيقية للحماية البيئية في الجزائر، و تتمثل في جملة النشاطات ذات الطابع الصناعي و التجاري التي تباشرها المؤسسات و المنشآت و التي تكون نشاطاتها ملوثة أو خطيرة على البيئة. وقد تم تحديد 327 نشاطا مصنفا يخضع للترخيص أو التصريح وهي:

- النشاطات الخاضعة للتصريح مقدماً قبل الشروع في الخدمة من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليمياً.

- النشاطات الخاضعة للتصريح المسبق سواء كان من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المختص إقليميا أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا. ويخصص حاصل هذا الرسم بنسبة 50% لميزانية الدولة و 50% للصندوق الوطني للبيئة و الساحل⁶².

ب) الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي:

يتمثل وعاء هذا الرسم في الإنبعاثات الجوية الصادرة من مصادر ثابتة لاسيما المنشآت الصناعية⁶³، فقد تتجاوز كميات هذه الإنبعاثات حدود القيم القصوى المحددة قانونا. حيث بحسب هذا الرسم يتم تطبيق المعامل المضاعف للكميات المنبعثة، في حالة تجاوز المنشآت حدود القيم المسموح بها، يطبق عليها معامل مضاعف من 1 إلى 5 حسب نسبة الإنبعاثات⁶⁴

ج) الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي:

تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 94 من قانون المالية 2003، التي تنص على انه : " ينشأ الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي من المؤسسة وفقا لحجم المياه المنتجة و عبء التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة بموجب التنظيم الساري المفعول".⁶⁵

⁶² - المادة 88 من القانون رقم 14-19، المؤرخ في 11/12/2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، الصادر في 30/12/2019، ج.ر.ج. عدد 81، ص34.

⁶³ - ديبش عميروش، أهداف حماية الصحة البشرية في القانون الدولي للبيئة، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص176.

⁶⁴ - المادة 3 من المرسوم التنفيذي 07-300 مؤرخ في 27/09/2007 يحدد كفاءات تطبيق الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، ج.ر.ج. عدد 63، الصادرة في 07/10/2007.

⁶⁵ - المادة 94 من القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24/12/2002، المتضمن قانون المالية لسنة 2003، ج.ر.ج. عدد 86، الصادرة في 25/12/2002

وتعود أسباب إنشاء هذا الرسم إلى حجم المياه الصناعية الملوثة الملقى بها سنويا في الوسط الطبيعي و التي تقدر ب 120 مليون متر مكعب و أن 10% منها فقط تعالج قبل صرفها.⁶⁶

و يحدد مبلغ هذا الرسم بالرجوع إلى المبلغ الأساسي السنوي و من المعامل المضاعف الذي يتراوح بين 1 و 5 حسب معدل تجاوز القيم المحددة:

د) الرسم على المنتجات البترولية:

تنص المادة 24 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 على انه : " يؤسس لصالح ميزانية الدولة، رسم على المنتجات البترولية أو المماثلة لها، المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر لاسيما في مصنع تحت المراقبة الجمركية" . و يطبق هذا الرسم على المنتجات المذكورة على النحو التالي : 1600.00 (دج/هكتلتر) بالنسبة للبنزين الممتاز, 1700.00 (دج/هكتلتر) بالنسبة للبنزين العادي و الخالي من الرصاص, 900.00 (دج/هكتلتر) بالنسبة لغاز أوليل, 1.00 (دج/هكتلتر) بالنسبة لغاز البترول المميع/الوقود.

ويتم إقرار زيادة لاحقة بموجب قانون المالية، بمبلغ سنوي أدنى و ذلك حسب الوضعية المالية و الاقتصادية.⁶⁷ و يحصل مجمل ناتج هذا الرسم لفائدة ميزانية الدولة.

وكما سبق ذكره فان الرسم على المنتجات البترولية لا يندرج ضمن الرسوم البيئية. إلا أننا نعتقد العكس، كون هذا الرسم يتم على عملية التوزيع و التي من شأنها إحداث أضرار بالبيئة خاصة أن الخطر البيئي مفترض. كما انه تجدر الإشارة بان الحماية البيئية ليس لها تقنين معين أو مرسوم معين تحدد من خلاله جميع الرسوم البيئية بل هي عبارة عن عدة ضرائب موزعة و مشتتة بين عدة أصناف لكنها مرتبطة بشكل أو بآخر بالبيئة. وبناءا على ذلك نأمل من المشرع الجزائري استدراك الأمر من خلال إعادة توجيه نسبة معينة من حاصل هذا الرسم إلى الصناديق البيئية لتغطية نفقات التلوث التي من شأن المنتجات البترولية تسببها للبيئة.

⁶⁶ - الياس شهد عبد النعيم دفرور، المرجع السابق، ص 65.

⁶⁷ - المادة 24 من القانون رقم 07-20، مؤرخ في 04/06/2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، ج.ر.ج عدد 33، الصادر في 04/06/2020.

هـ) الرسم على الوقود:

تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 2002، ويطبق على الوقود و البنزين الممتاز/العادي بالرصاص و الغاز أويل. وتحدد تسعيرة هذا الرسم كما يلي: 0.10 دج/ل بالنسبة للبنزين الممتاز/العادي بالرصاص و 0.3 دج/ل بالنسبة لغاز أويل.

و يقتطع هذا الرسم و يعاد دفعه كما هو الشأن بالنسبة للرسم على المنتجات البترولية. و يخصص ناتج هذا الرسم بنسبة 50% للصندوق الوطني للطرق و الطرق السريعة و 50% للصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.

تجدر الإشارة إلى أنه من المفترض أن توجه كل مداخيل الرسم على الوقود لخدمة البيئة، فلا يتصور أن يكون في خدمة مجال آخر، لكن يلاحظ أن النصف فقط من موارد هذا الرسم يكون من نصيب الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث، في حين يكون النصف الثاني منها من نصيب الصندوق الوطني للطرق و الطرق السريعة و هذا ما يتناقض حسب رأينا مع الهدف من هذا الرسم في حد ذاته الذي أنشأ لتمويل برامج حماية البيئة.

و) رسم التطهير (أو الرسم على النفايات الحضرية):

يتعلق وعاء هذا الرسم بالنفايات الناجمة عن المحلات التجارية و السكنية و الاستعمالات المهنية. حيث يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية و ذلك على كل الملكيات المبنية و يؤسس سنويا بصفة نظامية⁶⁸. و تحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي بعد اطلاع رأي السلطة الوصية⁶⁹.

⁶⁸ - المواد 263 و 263 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

⁶⁹ - المادة 263 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

ويتم تعويض البلديات التي تمارس عملية الفرز في حدود 15% من مبلغ الرسم المطبق على رفع القمامات المنزلية بالنسبة لكل منزل يقوم بتسليم قمامات التسميد و/ أو القابلة للاسترجاع لمنشأ المعالجة⁷⁰.

ثانيا: الرسوم المفروضة على المنتجات

تظهر الرسوم البيئية التي اقراها المشرع الجزائري على المنتجات في الرسوم التالية: الرسوم على الأكياس البلاستيكية المستوردة والمصنعة محليا، الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة المستوردة و المنتجة محليا، الرسم على الزيوت و الشحوم المستوردة أوالمصنعة محليا. كما سعى المشرع الجزائري من خلال إرسام جديد و المتمثل في الرسم على الفعالية الطاقوية حدث إلى المحافظة على الطاقات وتثمينها و ترقية الطاقات المتجددة و دعوة المستخدم إلى الترشيد العقلاني في استهلاكه للطاقة و الأدوات التي تستخدم الطاقة، فبموجب المادة 70 من قانون المالية لسنة 2017 تم إحداث الرسم على الفعالية الطاقوية، ويطبق على الأجهزة المشتغلة بالكهرباء و الغاز و المنتجات البترولية التي يعتبر استهلاكها مفرطا بالنظر إلى معايير التحكم بالطاقة⁷¹. ويتم إدراج هذا الرسم بمعدلات حسب الصنف الطاقوي. بالنسبة للأجهزة المستوردة يتراوح ما بين 5% (بالنسبة للأجهزة المصنّفة ++، +، أ، (أ) و 40% (بالنسبة للأجهزة المصنّفة من د حتى ز). و بالنسبة للأجهزة المصنّعة محليا 5% (بالنسبة للأجهزة المصنّفة ++، +، أ، (أ) و 30% (بالنسبة للأجهزة المصنّعة من د حتى ز).

كما أضاف المشرع الجزائري رسم الاستهلاك الطاقوي على الأجهزة المشتغلة بالكهرباء و الخاضعة للقواعد الخاصة بالفعالية الطاقوية و التي لا تخضع لنص تنظيمي متعلق

⁷⁰ - المادة 263 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

⁷¹ - المادة 70 من القانون رقم 14-16 ، المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، متضمن قانونا للمالية لسنة 2017، ج.ر.ج. عدد 77 الصادر في 29 ديسمبر 2016.

بالتصنيف و التوسيم الطاقويين على غرار سخانات المياه.وتفرض عليها الرّسم بمعدل 15% بالنسبة للمنتجة محليا و 30% للمستوردة.⁷²

ثالثا: الرسوم المفروضة لحماية جودة الحياة

يخصّص هذا النوع من الرسوم لحماية الصحة العامة من الآثار السلبية لبعض النفايات جراء عملية تخزينها، بحيث تهدف إلى التشجيع على معالجتها بالطرق الصحيحة و تتمثل هذه الرسوم في: رسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات و العيادات الطبية, رسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و الخطيرة, الرسم الإضافي على المواد التبغيةالموضوعة للاستهلاك, الضرائب المفروضة على استغلال الموارد الطبيعية (استغلال الموارد المائية بغرض استعمالاتها الصناعية والسياحية والخدماتية⁷³),

المطلب الثاني:

النظام الجبائي التحفيزي

إن النظام الجبائي ليس بمجمله نظاما ردعيا قائما على فرض الضرائب و الرسوم ، وإنما يشتمل إلى جانب ذلك على حوافر و إعفاءات جبائية هدفها التشجيع على التقليل من نسبة التلوث عن طريق استخدام وسائل حديثة صديقة للبيئة ، و للتعلم أكثر في ذلك سنتعرف على النظام الجبائي التحفيزي(الفرع الأول)و التحفيزات المنصوص عليها في التشريع الجزائري(الفرع الثاني) و كذا نظام الإعانات البيئية(الفرع الثالث).

⁷²-المادة 64 من القانون رقم19-14، المتضمن قانون المالية لسنة2020.

⁷³- المادة 73من القانون رقم 05-12 المتعلق بالمياه

الفرع الأول:

تعريف النظام الجبائي التحفيزي

النظام الجبائي التحفيزي هو بشكل عام عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب تسديدها مقابل التزامها بممارسة نشاط معين في ظروف معينة وأماكن محددة⁷⁴. وفي الواقع إن هذا النظام الجبائي ليس كله ضرائب ورسوم، وإنما توجد فيه الحوافز الجبائية التي قد يكون لها أثر أكثر في اعتماد الصناعات و النشاطات الاقتصادية الصديقة للبيئة لأن فرض الضرائب و الرسوم قد يواجه بالتهرب و الغش الجبائي، بينما التحفيز و الإعفاء قد يقابله الاستجابة التلقائية و اعتماد التكنولوجيات و التقنيات الصديقة للبيئة⁷⁵.

ويتمثل التحفيز الجبائي البيئي في تنازل الدولة عن حقها في قيمة الرسوم و الضرائب المستحقة على الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية و قد يكون هذا الإعفاء كالتالي⁷⁶:

أولاً: الإعفاء الدائم

يقصد به إعفاء المنشآت بصورة كلية وبشكل مستمر من الضرائب و الرسوم التي تفرض عليها مقابل عدم تلويثها للبيئة من خلال الأنشطة التي تقوم بها، ويستخدم هذا الأسلوب للتمييز بين الأنشطة الملوثة للبيئة و تلك الرفيعة بها⁷⁷.

⁷⁴ - هدي بن يحيى، محمد عبد الفتاح سماح، المرجع السابق، ص 55.

⁷⁵ - هشام بشير علاء الضاوي سبيطة، حماية البيئة و التراث الثقافي في القانون الدولي، الطبعة الأولى، د.د.ن، ليبيا، 2013، ص 51.

⁷⁶ - بوداوية سعيد، الحماية البيئية كآلية لتعزيز حماية البيئة الجزائر كدراسة حالة، مذكرة نيل شهادة الماستر في القانون العام، تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2016، ص 46.

⁷⁷ - حيني عيسى، حمداش نصيرة، الحماية البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة نيل شهادة ماستر في القانون، تخصص قانون أعمال ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم قانون خاص، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2019، ص 36.

ثانيا: الإعفاء المؤقت

عكس الإعفاء الدائم، الإعفاء المؤقت هو الذي يكون لمدة محددة كأن يتم إعفاء المؤسسة في الخمس السنوات الأولى من بداية نشاطها وهذا لتحفيزها و تعويضها عن اكتساب تكنولوجيات مكلفة صديقة بالبيئة⁷⁸ بالإضافة إلى مساعدتها بشكل غير مباشر في إنتاج سلع أكثر تنافسية مقارنة بالسلع التي تستخدم في تكنولوجيات ملوثة للبيئة.⁷⁹

الفرع الثاني:

التحفيزات المنصوص عليها في التشريعات الأخرى

لا تخلو القوانين الأخرى من حوافز جبائية و مالية لا سيما تلك التي لها صلة بالبيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. و هو الحال بالنسبة لقانون حماية البيئة (أولا)؛ و قانون حماية الساحل(ثانيا) و قانون تطوير الاستثمار(ثالثا).

أولا: التحفيز في قانون حماية الساحل في إطار التنمية المستدامة

بهدف الحفاظ على البيئة و مواردها، أقر المشرع الجزائري نظام الحوافز الجبائية المتعلقة بالنشاطات التنموية. فنصت المادة 76 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على انه: "تستفيد من حوافز مالية و جمركية تحدد بموجب قانون المالية، المؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو منتجاتها، بإزالة أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري، و التقليل من التلوث في كل أشكاله".⁸⁰

وأضافت المادة 77 من نفس القانون على انه: "يستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيف في الربح الخاضع للضريبة على أن يحدد هذا التخفيض بموجب

⁷⁸ ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص100.

⁷⁹ حيني عيسى، حمداش نصيرة، المرجع السابق، ص36.

⁸⁰ المادة 76 من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

قانون المالية.⁸¹ هذا و ذهب المشرع إلى ابعاد من ما يمكن في التحفيز على حماية البيئة و ذلك من خلال إقرار جائزة وطنية في مجال حماية البيئة و ذلك من خلال المادة 78 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.⁸²

ثانيا: التحفيز المنصوص عليه في قانون حماية الساحل

اقر المشرع الجزائري في المادة 08 من قانون المالية لسنة 2004 تخفيفا من قيمة مبلغ الضريبة المطبقة على أرباح الشركات على أنشطتها المتعلقة بإنتاج المواد و الخدمات بنسبة 20% على الشركات المقامة في ولايات الجنوب و بنسبة 15% على تلك المنشأة على مستوى ولايات الهضاب العليا و هذا لمدة أقصاها 05 سنوات).⁸³ و هذا من اجل تخفيض الضغط على الشريط الساحلي من خلال العمل على تحويل المنشآت الصناعية القائمة التي يعد نشاطها مضرا بالبيئة الساحلية إلى مواقع ملائمة؛ وكذا السهر على توجيهه و توسيع المراكز الحضرية القائمة نحو مناطق بعيدة عن الساحل و الشاطئ البحري حسب ما أقرته المادة 4 من القانون 02-02 المتعلق بحماية الساحل و تميمينه.⁸⁴

ثالثا: التحفيز المنصوص عليه في قانون تطوير الاستثمار

نظرا للأهمية التي يحضى بها الاستثمار و الدور الهام الذي يلعبه اتجهت معظم الدول إلى تشجيعه في الجزائر نصت المادة 3 من القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار على انه: " تتجز الاستثمارات المذكورة في أحكام هذا القانون في ظل احترام القوانين و التنظيمات المعمول بها لا سيما تلك المتعلقة بحماية البيئة." ⁸⁵ و في ذات السياق اقر المشرع الجزائري مجموعة من

⁸¹ - المادة 77 من القانون 10-03.

⁸² - المادة 78 من القانون 10-03.

⁸³ - المادة 8 من القانون 03-22 المؤرخ في 28/12/2003، يتضمن قانون المالية لسنة 2004، ج.ر.ج.ج، العدد 83، الصادر في 29/12/2003.

⁸⁴ - المادة 4 من القانون رقم 02-02، المؤرخ في 05/02/2002، متعلق بحماية الساحل و تميمينه، ج.ر.ج.ج، عدد 10 الصادر في 12/02/2002.

⁸⁵ - المادة 3 من القانون 09-16 المؤرخ في 03/08/2016، المتعلق بترقية الاستثمار، ج.ر.ج.ج، عدد 46 الصادر في 03/08/2016.

المزايا الجبائية تستطيع الاستفادة منها الاستثمارات التي تستعمل تكنولوجيا من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية⁸⁶، حيث نص المشرع على هذه المزايا الجبائية في القانون المتعلق بترقية الاستثمار في الماد 12 و 13 منه. و تتم الاستفادة منها على مرحلتين من عمر الاستثمار و هما:

- مرحلة الانجاز: تستفيد الاستثمارات فيها بعدة مزايا و تسهيلات فيما يتعلق بانجاز الاستثمار كإعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة الداخلة في انجازه؛ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع و الخدمات المستوردة أو المحلية الداخلة في الانجاز
- مرحلة الاستغلال: تستفيد كذلك الاستثمارات لمدة 3 سنوات من مزايا كإعفاء من الضريبة على الأرباح و الرسم على النشاط المهنيين و لمدة 10 سنوات بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قيمتها عن طريق التنظيم التابعة لمناطق الجنوب و الهضاب العليا، و تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الأتواتاالإيجارية السنوية المحددة من مصالح أملاك الدولة.⁸⁷

الفرع الثالث:

نظام الإعانات البيئية

يعد نظام الإعانات نوع من المساعدات المالية (كالهبة، القروض المسيرة وغيرها) تهدف إلى تحفيز الملوثين على تغيير ممارساتهم للتقليل من الأضرار التي يلحقونها بالبيئة، أو من شأنها مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات في الالتزام بالمعايير المفروضة. ويمكن تصنيف هذه الإعانات إلى إعانات شمولية وإعانات قطاعية. تتجسد الإعانات ذات الطابع القطاعي من خلال بعض الصناديق المؤسسة بموجب عدد من قوانين المالية وتتمثل بالنسبة للإعانات البيئية

⁸⁶ - المادة 2/10 من القانون 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 20/08/2001، ج.ر.ج.ج، عدد 47، الصادر في 2001/08/22.

⁸⁷ - المواد 12 و 13 من القانون رقم 09-16، المتعلق بترقية الاستثمار.

الشمولية في الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، الصندوق الوطني للتراث الثقافي، الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية. أما بالنسبة للإعانات البيئية القطاعية فتتكوّن من الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة، الصندوق الوطني للطاقتا المتجددة، الصندوق الوطني للمياه الصالحة للشرب، صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

الفصل الثاني

واقع وآفاق الجباية

البيئية في الجزائر

الفصل الثاني

واقع و آفاق الجباية البيئية في الجزائر

إن تطور الجباية البيئية في الجزائر جاء كاستجابة لمتطلبات حماية البيئة و الحد من أضرار التلوث البيئي ، بحيث تعتبر من الأدوات الأكثر فعالية لتحقيق مستويات أعلى من الحماية البيئية ، وتعتبر الجباية البيئية آلية وقائية و ردعية في آن واحد فالأولى تبرز من خلال الحوافز الجبائية ذات البعد البيئي، حيث تسعى الدولة إلى منح العديد من الإعفاءات من أجل تحفيز و تشجيع الملوئين على تبني سياسة بيئية لحماية هذه الأخيرة ، في حين يظهر الطابع الردعي للجباية البيئية من خلال فرض ضرائب ورسوم بيئية وكذا فرض غرامات مالية على الملوئين الذين يلحقون أضرارا بالبيئة ين ي بهدف حمايتها.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تقييم فعالية هذه الجباية البيئية(المبحث الأول)، و توضيح الآليات اللازمة لتحسين أدائها(المبحث الثاني)

المبحث الأول

تقييم فعالية الجباية البيئية الجزائرية

اعتمدت الجزائر نظاما ضريبيا بيئيا يشمل العديد من الضرائب و مختلف القطاعات ومنها مجال النفايات الصلبة ؛ و القطاعات الصناعية ؛ و الانبعاثات الجوية ...و على العموم فان التشريع الجزائري في مجال البيئة أصبح يواكب التطورات الحاصلة في العالم ، فسقوم في هذا المبحث تبيان كل من النقاط الايجابية و السلبية لهذه الجباية من خلال تسليط الضوء على مدى مساهمتها في حماية البيئة (المطلب الأول)، و كذا التحديات التي تواجهها (المطلب الثاني).

المطلب الأول

مدى مساهمة الجباية البيئية في حماية البيئة

تعتبر الجباية البيئية من أنجع الأدوات الاقتصادية التي تسمح بالتأثير على سلوك الملوثين عن طريق محددات ذات مرونة كبيرة و تكاليف اقل و بالتالي مساهمتها في حماية البيئة . وكونها كما سبق الإشارة إليه بأنها أداة اقتصادية هدفها الحد من التلوث بالتأثير على سلوكيات الأشخاص فهي تأثر في آن واحد على على مجموعة من المجالات و سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق الى تأثيرها على المجال البيئي(الفرع الأول) ، و الجانب الاقتصادي(الفرع الثاني)، و كذلك الجانب الاجتماعي(الفرع الثالث)

الفرع الأول

مساهمة الجباية البيئية في النهوض بقطاع البيئة

أولت الجزائر قطاع البيئة اهتماما كبيرا، خاصة عندما كانت قد أهملتها في كل مخططاتها التنموية السابقة و التي أخلت كثيرا بالنظام البيئي. فبعد المشاكل البيئية و التدهور البيئي الذي عرفته حيث كان يسودها تبيير الماء،وسوء معالجة النفايات...الخ مما نجم عنه آثار وخيمة و

التي تركتها الغازات و الإفرازات الصناعية على الطبيعة .حيث حتمت على السلطات العمومية تبني إستراتيجية السيطرة عليها و التي كانت مبادرات و مساعي إنسانية و أخلاقية ، حيث أن الجباية البيئية ساهمت بشكل أو غير مباشر من خلال التقليل من حجم وحدة الصراع و التسابق نحو الاستحواذ على مصادر الثروة و الإنتاج و التبذير و الهدر اللأ محدود للموارد و الإمكانيات البيئية.

كما ساهمت في التعامل مع عناصر الطبيعة بكيفية منظمة و هادفة و مجدية دون إتلاف الكنوز التي تحتويها المياه و المعادن...الخ. وكذلك العمل المتواصل و المكثف لتوفير مقاييس كمية دقيقة علميا للاستدامة الايكولوجية أو لصحة النظام البيئي . كما ساهمت في إعادة تقييم الموارد البيئية مما قلل من استنزافها و استغلالها بشكل عقلاني. و سعت لتحسين مداخل الرسم على الأنشطة الملوثة خاصة بعد إعادة تثمينه، مما يعد مصدرا هاما لتمويل الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث بالرغم من أن الواقع العلمي لا يتلاءم و احتياجات الصندوق . بحيث يعمل هذا الأخير و نتيجة لإيرادات الجباية البيئية بالإضافة إلى إيرادات أخرى على تنصيب خلايا بيئية و أجهزة خاصة بتصفية الغازات و الملوثات. كما يعمل كذلك على إصلاح الأفران المتواجدة على مستوى الوحدات الصناعية من اجل تقليص إفرازاتها المتسببة في انتشار الأمراض. و كذا بالإتفاق على مراقبة التلوث في المصدر و تمويل عمليات مراقبة حالة البيئة ، فتساهم الجباية البيئية من خلال عمل الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث على تمويل عمليات تشجيع الاستثمار المدمجة للتكنولوجيات النظيفة و دعم الموجه لتمويل عمليات المشتركة للمنشآت من اجل إزالة التلوث. فتعتبر الجباية البيئية من أفضل الحلول الاقتصادية و المالية لمواجهة الأضرار البيئية كون تأسيس الضرر على فكرة الخطأ.

الفرع الثاني

تأثير الجباية البيئية على الجانب الاقتصادي

تساهم الجباية البيئية في الحفاظ على البيئة و على مواردها بصفة مباشرة أو غير مباشرة¹، وفي حقيقتها لذلك تؤثر على بعض الجوانب الاقتصادية بالإيجاب و السلب لان حماية البيئة تكلفة إضافية يتحملها المجتمع ككل بأفراده و مؤسسته²، حيث تتمثل هذه المساهمة فيما يلي:

أولاً: تأثير الجباية البيئية على مستوى النمو الاقتصادي

يتأثر النمو الاقتصادي بالجباية البيئية وقد يكون أثراً سلباً أو ايجابياً³، ويكون هذا التأثير غير مباشر حيث أن الجباية البيئية تفرض على المؤسسات الملوثة دراسة موجزة على مدى تأثيرها على البيئة من اجل تصنيفها و منحها رخص الاستغلال⁴ بحيث يسمح ذلك بضبط التدابير التقنية للتقليل من احتمال وقوع حوادث وتخفيف وآثارها وكذا تدابير التنظيم للوقاية من الحوادث و تسييرها. و نتيجة لذلك يمكن أن يصل الأمر إلى إيقاف بعض المؤسسات عن العمل وكذا إيقاف الاستثمارات في بعض المشاريع و هذا ما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي⁵. و تم ذلك بالفعل بحيث أشرفت وزارة البيئة و التهيئة الإقليم على غلق عدد من المؤسسات و المصانع لعدم التزامها بالمعايير و القوانين الجديدة و المعايير البيئية.

1- عبد الباقي محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-،مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية و نفود،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص154.

2- جندلي وريدة، " الجباية البيئية في الجزائر بين الواقع و التحديات "، دراسات قانونية و سياسية ، المجلد 3 ، العدد1، ص 201-231، ص 221.

3- حديدي آدم، حمودة أم الخير، "دور الجباية البيئي (الخضراء) في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للاقتصادو المالية، العدد13، افريل 2020، ص.ص 63-95، ص87.

4- نصيرة يحيوي، مراد مهدي، "الجباية البيئية شكل من أشكال تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، العدد16، ديسمبر 2018، ص.ص 260-280، ص275.

5- عبد الباقي محمد، المرجع السابق، ص155.

كما قد تحدث السياسة الجبائية البيئية أثر ايجابي يتمثل في التطور التكنولوجي الذي تستعمله المؤسسات لحماية البيئة لكي لا تتحمل أعباء إضافية من خلال تسديدها للضرائب و الرسوم البيئية المرتفعة.¹

ثانيا: تأثير الجباية البيئية على القدرة التنافسية

إن العلاقة بين المعايير البيئية و القدرة التنافسية علاقة معقدة. فيرى البعض أن الامتثال للمعايير البيئية عبء إضافي يزيد من تكاليف الإنتاج ويضر بالقدرة التنافسية للشركات و القطاعات الصناعية ، فيما يرى البعض الأخر أنها آلية مفيدة لتحسين كفاءة الإنتاج والحد من التأثيرات السلبية على البيئة². فتؤثر الجباية البيئية على هذه القدرة التنافسية بكونها تؤدي إلى الامتثال للمعايير البيئية إلى زيادة في تكاليف الإنتاج (إما بفرض رسوم بيئية أو باقتناء أجهزة خاصة اقل تلويثا) فان حجم هذه الزيادة يمكن أن يكون صغيرا نسبة إلي تكاليف النتاج الإجمالية ، فيحد بالتالي من الأثر على النواتج و الصادرات و القدرة التنافسية³ .

رغم شدة المنافسة السائدة في السوق الدولية يستطيع المصنعون ذو الرؤية الإستراتيجية الامتثال للمعايير البيئية الصارمة و مع ذلك تحقيق أرباح عبر استقطاب المستهلكين لاسيما في الأسواق المتخصصة المستعدين لدفع مبالغ اكبر لقاء الحصول على سلع متخصصة أو منتجات غير ضارة بالبيئة⁴.

¹ - حديدي آدم، حمودة ام الخير، المرجع السابق، ص 88.

² - نصيرة يحياوي، مراد مهدي، المرجع السابق ، ص 274.

³ - عبد الباقي محمد، المرجع السابق، ص 154.

⁴ - نصيرة يحياوي،مراد مهدي، المرجع السابق، ص 274.

ثالثا: تأثير الجباية البيئية على الاستهلاك و الأسعار

تؤثر السياسة الجبائية البيئية على استقرار مستوى الاستهلاك و الأسعار، حيث ترتفع أسعار السلع نتيجة ارتفاع تكاليف الإنفاق على حماية البيئة عند إنتاجها¹، حيث أن قيود حماية البيئة و الضرائب و الرسوم البيئية تنتج عنها تكاليف إضافية بحيث تقوم المصانع بعدة استثمارات إضافية، و تتمثل التكاليف الإضافية في قيمة المعدات و التجهيزات الغير الملوثة و الصديقة للبيئة ذات التكلفة العالية، و كل هذه التكاليف الإضافية ستنتقل إلى أسعار المنتجات

كما تستهدف الجباية البيئية بعض المنتجات التي تضم عناصر ملوثة أو سامة بغية التقليل من استهلاكها أو التحفيز نحو استهلاك منتجات أخرى بديلة، فهذه الجباية تعمل على تشجيع السلع البيئية الغير ملوثة وذلك بفضل الإعفاءات و الإعانات الضريبية بصفة عامة مما يساهم في اقتناء السلع غير الملوثة للبيئة و التعاضي عن المنتجات الملوثة²

رابعا: تأثير الجباية البيئية على كل من العمالة و التشغيل

كما سبق و تمت الإشارة إليه سابقا من حيث تأثير الجباية البيئية على أداء و عمل المؤسسات بحيث يصل الأمر إلى إيقاف بعض الاستثمارات، إذا ما تبين أنها تؤثر سلبا على البيئة أو أنها لا تتوافق و المعايير البيئية المعمول بها ، كما انه يؤدي ارتفاع تكاليف المؤسسات الملوثة نتيجة لارتفاع الضرائب البيئية المفروضة عليها و التي تشكل تكاليف إضافية ، فكل هذا قد يؤدي إلى توقف هذه المؤسسات عن العمل نتيجة عدم قدرتها على تسديد كل هذه التكاليف المضافة إلى تكاليفها الأخرى ، هذا ما يؤدي إلى خسارة مناصب شغل عديدة و فرص عمل عديدة ، و بالتالي يؤثر ذلك على التشغيل في الاقتصاد الوطني .

¹-حديدي آدم، حمودة ام الخير، المرجع السابق ، ص 88.

²- جندلي وريدة، المرجع السابق، ص 221.

الفرع الثالث

تأثير الجباية البيئية على الجانب الاجتماعي

من المتفق عليه أن الهدف من الجباية البيئية هو المحافظة على البيئة لجيل الحالي و الأجيال القادمة، فهي تساهم في تحسين ظروف المعيشة للسكان في وسط نقي وخال من كل الملوثات¹.

فتؤدي السياسة الجبائية البيئية إلى خفض الضوضاء و إنبعاثات المحركات كما تركز على استخدام الصناعات الصديقة للبيئة و الإنتاج الأنظف و التخطيط لإقامة المناطق الصناعية بعيدا عن المناطق السكنية، وكل هذا يؤدي إلى تقليل التأثيرات السلبية للصناعة على صحة السكان. كما تحرص السياسة الجبائية البيئية إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد الطبيعية بين الجيل الحالي و الأجيال المستقبلية من خلال المحافظة على صون و ترشيد استخدام الموارد الطبيعية ن وبكل ذلك تسعى لحماية السكان و الصحة العامة و توفير ظروف معيشية أحسن و انقي². لكن قد يؤدي الجباية البيئية إلى تقليص فرص العمل في حالة عدم تكيف المصانع بالمعايير البيئية مما يجعلها تتكبد خسائر تؤدي بها إلى الغلق ، وهو ما سيؤدي إلى دفع المزيد من الناس إلى البطالة ، و ما سيتبعه من ظهور الآفات الاجتماعية نتيجة ذلك³.

¹-بويط منال، متهنى سهام، المرجع السابق، ص 103.

²- حديدي ادم، حمودة ام الخير، المرجع السابق، ص 89.

³- عبد الباقي محمد، المرجع السابق، ص 156.

المطلب الثاني

التحديات التي تواجهها الجباية البيئية

يواجه استخدام الضريبة البيئية للتخفيض من مستويات التلوث البيئي بصفة عامة في الجزائر بعض المشاكل و الصعوبات التي تحد من إمكانية تطبيقها بصفة فعالة و أداء دورها على أكمل وجه و المتمثل في القضاء على التلوث. فمن خلال هذا المطلب سوف نحاول تسليط الضوء على أهم المشاكل التي تواجهها من عدم قدرتها على القضاء على التلوث (الفرع الأول)، و عدم تخصيص عائداتها لحماية البيئية (الفرع الثاني) و كذلك ظاهرة التهرب و الغش الضريبي الذي تواجهه (الفرع الثالث)

الفرع الأول

عدم قدرة الجباية البيئية على القضاء على التلوث

بالرغم من المساعي الحثيثة للجزائر في مجال الجباية البيئية، إلا أن نواتجها لا يزال ضعيفا و محدودا على ارض الواقع فيما يخص الحد من التلوث وهذا ما يثبت ضعف مصداقيتها¹. فالهدف من استخدام هذه الضريبة هو تخفيض من مستويات التلوث إلا أنها في زيادة مستمرة خاصة بغياب أسس الترشيح في المحافظة على البيئة فمثلا عرف استهلاك الطاقة تزايد مستمر نتيجة النمو السكاني، كما تشهد إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون تزايدا ناجم عن التطور الذي يعرفه النشاط الصناعي²، ويعود كل هذا إلى بعض الصعوبات التي تواجهها الجباية البيئية و التي من شأنها أن تحد من إمكانية تطبيقها بصفة فعالة .

¹- واعر وسيلة، واعر صافية، "الجباية البيئية في الجزائر: إستراتيجية نحو حماية البيئة من التلوث"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، المجلد 21، العدد 2، 2020، ص.ص 355-372، ص 370.

²- كيسري مسعود، طاهري الصديق، "اثر الجباية البيئية في الحد من التلوث البيئي في الجزائر"، مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية و الاجتماعية، مجلد 7، عدد 1، ص 11.

ولعل الصعوبة الأساسية التي تواجهها الدول عند تقرير فرض الضريبة البيئية هي تحديد معدل هذه الضريبة، فالسعر المثالي للضريبة يقع عند تقاطع منحى تكاليف أضرار التلوث مع منحى تكاليف التخفيض منه. غير أن تحديد الأضرار المترتبة عن التلوث مسألة غاية في الصعوبة ، فالتلوث يترتب عنه آثار مباشرة كالأضرار التي تقع على الصحة و رفاهية المجتمع و التي تعد غالبها أثر أولية مباشرة يمكن ملاحظتها سريعا م بسهولة من قبل الخبراء و المجتمع؛ أو آثار غير مباشرة كالأضرار التي تصيب النظام الايكولوجي و التي يمتد لفترات طويلة و لايسهل معرفة جسامتها بشكل دقيق هذا ما يجعل تقدير التكلفة الخارجية للتلوث صعبة التحديد و إيجاد الأسس الموضوعية الملائمة لقياسها.¹

كما تتجلى إحدى الصعوبات الأخرى التي تحد من فعالية هذه الجباية عدم وضوح المخاطب بها. فمن المتعارف عليه أن النظام الجبائي البيئي الجزائري يقوم على مبدأ الملوث الدافع، ويلعب دورا هاما بحيث يساهم في إيجاد موارد مالية مباشرة لتغطية النفقات التي تتطلبها حماية البيئة و المحافظة على مواردها. لكن هذا الأخير يعترضه نوع من الغموض خاصة في تحديد المخاطب الحقيقي به، فباستقراء النص القانوني فأثره ينصرف إلى طرفين الملوث و المستهلك، فالملوث هو الدافع لكن في الحقيقة ما هو إلا الدافع الأول كونه سيدرج تكلفة هذه الرسوم البيئية ضمن سعر السلعة أو الخدمة المقدمة للمستهلك ، و بذلك يعتبر هذا الأخير هو الدافع الحقيقي.² ذلك ما يؤدي إلى مشاركة المستهلكين في تمويل إزالة التلوث من خلال تفعيل مبدأ الملوث الدافع هذا ما يفقده القوة الردعية التي يتصف بها في شأن حماية البيئة كون المؤسسة تسترد تكلفة الرسم من المستهلك.³

¹- جعفر حمزة، بن الشيخ مريم، " اثر الضرائب البيئية على الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية "، مجلة دراسات جبائية، المجلد 6، العدد 1، ص.ص 63-87، ص 71.

²- اوشن ليلي، "الجبابة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة بين الردع و التحفيز"، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية، المجلد 12، العدد 2، ص.ص 109-135، ص 130.

³- اوشن ليلي ، المرجع السابق، ص 131.

الفرع الثاني

عدم تخصيص عائدات الجباية البيئية لحماية البيئة

إذا كانت الضرائب البيئية تهدف إلى حماية البيئة فإنه من باب أولى إن تخصص عائدات هذه الضريبة لحماية البيئة ذاتها حتى تحقق فعاليتها.¹ ويتحليل طريقة توزيع حصيلة هذه الضريبة و الأطراف المستفيدة منها يلاحظ أنها لم توجه إلى إنفاق الوعاء الضريبي الخاص بهذه الجباية في مجالات أخرى لا ترتبط بحماية البيئة²، حيث يتم تخصيص حاصل منها فقط لصالح الصندوق الوطني لحماية البيئة بينما يوزع النسبة المتبقية منها بين خزينة الدولة و البلديات³، و بالتالي أبعاد الجباية البيئية عن أهدافها الحقيقية المتمثلة في الحد من التلوث و ترشيد استخدام الموارد الطبيعية و التقليل من استخدام الموارد السامة في العمليات الإنتاجية . كما يلاحظ من خلال طريقة توزيع عوائد الضرائب و الرسوم البيئية نجد أن المشرع الجزائري لم يحال تدارك الخلل الموجود في توزيع تلك العوائد بحيث تم تخفيض العوائد الموجهة للبيئة في التعديلات الأخيرة لقوانين المالية مقارنة لما كانت عليه سابقا⁴.

¹-جندي وريدة، المرجع السابق، ص 223.

²- زوين الصادق، رجراجلزوهرير، "فعالية الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 8، العدد 1، 2019، ص.ص 123-149، ص 142.

³- قرميط جبلاي، ولد عمر الطيب، "النظام الجبائي لحماية البيئة في الجزائر"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 1، عدد خاص، 2021، ص.ص 552-574، ص 573.

⁴- زوين الصادق، رجراج الزوهرير، المرجع السابق، ص 142.

الفرع الثالث

انتشار ظاهرة التهرب و الغش الضريبي

يؤدي فرض مثل هذه الضرائب خاصة إذا كانت ذات أسعار مرتفعة لخلق حافز لدى الأفراد و المنشآت للتهرب و الغش الضريبي¹، فتقف هذه الظاهرة حائلا دون مساهمة الجباية في حماية البيئة .

فيقصد بالتهرب الضريبي ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر ، بحيث يتحقق التهرب الضريبي نتيجة وجود ثغرات في القانون الضريبي الناتجة عن إهمال المشرع ، حيث يقوم المكلف باستغلالها و قد يستعين بأهل الخبرة و الاختصاص لاكتشاف تلك الثغرات بغرض التهرب من تسديد الضرائب المستحقة عليه².

ويقصد بالغش الضريبي قيام المكلف بهدف تخفيض الضريبة المستحقة عليه إما بصورة كلية أو جزئية من خلال إعفاء كل أو بعض عناصر المادة الخاضعة للضريبة بطريقة غير مشروعة أي بمخالفة مباشرة للقانون الضريبي و إعطاء غرض خاطئ للواقع أو تفسير مزل³.

و من بين الأسباب التي تؤدي إلى هذه الظاهرة هو انخفاض الوعي الضريبي و الذي يقصد به شعور المواطن بواجبه نحو وطنه و ما يقتضيه ذلك من تضحيات مادية للدولة ، ويعتبر ضعف الوعي الضريبي في المجتمع من ابرز أسباب التهرب الضريبي حيث نقص شعور الأفراد

¹ - كيسري مسعود، طاهري الصديق ، المرجع السابق ، ص13.

² - ناصر مراد، "أسباب التهرب الضريبي و أثره على الاقتصاد الوطني"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 10، العدد 2010، ص.ص 07-17، ص7.

³ - حراق مصباح، احمد أمر بوزيد، "تأثير الغش الضريبي على فعالية النظام الجبائي حالة الجزائر (2010-2018)"، مجلة العلوم التجارية، مجلد 18، عدد 2، 2018، ص.ص 174-186، ص176.

بواجبهم تجاه الدولة يدفعهم إلى ذلك وسبب ذلك انتشار بعض الاعتقادات الخاطئة عن الضريبة كمثلا اعتبارها اقتطاع مالي دون مقابل و بالتالي أداة تعسف على أملاك الأفراد¹.

وتساهم هذه الظاهرة في عدم الحد من التلوث و تقف عائقا لحماية البيئة ، فتدفع الملوثين إلى التخلص من الملوثات و النفايات بطرق غير قانونية تؤدي إلى زيادة الأضرار و المخاطر المحدقة بالبيئة كل ذلك لتهربهم من دفع الضرائب البيئية ما يجعلها تفرغ من محتواها و تصبح بلا قيمة لان مبدأ الملوث الدافع حينها لا يتم تجسيده في ارض الواقع .

المبحث الثاني

آليات تحسين أداء الجباية البيئية في الجزائر

يتميز النظام الجبائي البيئي الجزائري بجملة من النقائص و الثغرات و المشاكل إلا انه لا ينبغي أن تكون هذه المشاكل مبررا مانعا لإجراء إصلاح و إعادة النظر فيها من اجل تفعيل أدائها على أحسن وجه و الوصول إلى هدفها و المتمثل في الحد من التلوث ، و لتحقيق هذا الغرض يستوجب الأخذ بعين الاعتبار كل ما يتعلق بالإجراءات و التشريعات ولكن دون إهمال الجانب الآخر الذي غالبا ما لا يحضرا باهتمام كبير من القانونيين و المتمثل بالجانب السلوكي.

و من خلا هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على الجانبين في إصلاح هذه الجباية من إعادة تأهيل النظام الضريبي (المطلب الأول)، و النهوض بالمواطنة البيئية (المطلب الثاني)

¹- ناصر مراد، المرجع السابق، ص 8.

المطلب الأول

إعادة تأهيل النظام الجبائي البيئي

تعتبر الجباية البيئية إحدى أهم الأدوات المستخدمة لحماية البيئة و المحافظة عليها إذ أصبحت من أهم المقاربات الدولية المستخدمة لرسم السياسات البيئية لما لها تضمنه من بيئة سليمة ، و توجيه للاستهلاك، و تغيير لسلوك المستهلكين و غيرها من الأهداف الأخرى. مما يحتم على الجزائر تعديل نظامها الجبائي بما يسمح باستيعاب التطبيقات الجديدة لضرائب التلوث في ظل الإيرادات الضعيفة و الفعلية الناقصة للجباية البيئية الحالية و عليه التركيز على ابرز العناصر التي من شأنها أن تساهم في تأهيل النظام الجبائي البيئي فسنتناول إصلاح السياسة البيئية (الفرع الأول)، وكذلك العنصر الجوهرى الذي يعتبر محرك لنجاح النظام الجبائي البيئي و المتمثل في النهوض بالمواطنة البيئي (الفرع الثاني)

الفرع الأول

إصلاح السياسة البيئية

تتمثل السياسة البيئية في مجموعة من القواعد و الإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية مع تحديد مهام المؤسسات و الجهات و الوحدات المختلفة المشاركة و المسؤولة على النتائج الإستراتيجية . فيمكن القول أنها مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطات العمومية من اجل حماية البيئة و ذلك بهدف معالجة الأضرار و تجنب المشاكل البيئية و التقليل من الأخطار.¹

¹ - مسعودي موالخير، عيساوي وهيبية، "السياسة البيئية في الجزائر: آليات تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، العدد 15، 2018، ص.ص 242-265، ص 243.

و الجزائر كغيرها من الدول انتهجت ضمن أدوات سياستها البيئية الجباية البيئية التي شملت مختلف القطاعات و لكن المتتبع لأثار هذه الضرائب يتضح أن مفعولها لا يزال ضعيفا ، ما يدفع إلى ضرورة إعادة النظر في أسس هذه السياسة البيئية و تحسينها وذلك ما يستدعي تحقيق عدد من المتطلبات أهمها:

أولاً: توسيع نطاق مبدأ الملوث الدافع

إن المبدأ الذي تقوم عليه الجباية البيئية و الذي كرسه المشرع من خلال القانون 10-03 لحماية البيئة و التنمية المستدامة ، إلا انه ليس راسخ بما فيه الكفاية . فحتى إذا أدى إنشاء رسوم بيئية مختلفة تدفع مقابل خدمة عامة مقدمة ، ينبغي أن يعمم المشرع تطبيق هذا المبدأ لكي يتمكن من تقديم نفسه بوضوح اكبر كمبدأ توجيهي يسمح بتطبيق هذا المبدأ لتوجيه سياسة الدولة بشأن الضرائب الايكولوجية و ذلك من الضروري توسيع نطاق الضرائب البيئية لتشمل قطاعات جديدة استبعدت منها حتى الآن، مثل الهواء أو الضوضاء . و علاوة على ذلك ، و من اجل ضمان عدم تصميم مختلف الرسوم البيئية على أنها رخصة تبرر الحق في التلوث من الضروري تجاوز فرض تكاليف مكافحة التلوث على الملوثين¹.

ثانياً: القضاء على الآثار الضارة للضرائب الحالية

ما يعاب للاتجاه الضريبي الساري حالياً هو تجهل المصالح البيئية و تعزيز التنمية الاقتصادية للفضاءات الطبيعية ، وتهدف الضرائب عموماً على النمو و التصنيع بدلاً من حماية البيئة في حد ذاتها ، و من ثم فان الآثار الضارة للضرائب على البيئة واضحة في مختلف الميادين و لكن بصورة رئيسية في المناطق الطبيعية و النقل. و يشجع النظام الضريبي الحالي في الحالة الأولى الاستغلال المفرط لهذه المناطق على أن يكون تطوراً و ليس حفظاً في الدولة ؛ و الحفاظ على وسائل النقل الملوثة بشكل خاصة في الحالة الثانية . وبصفة عامة فان المزايا الضريبية و

¹ -FATTOUH Monaem, La fiscalité écologique en Tunisie, Mémoire de Master professionnel TCF, ISG, Gabes, 2013, pages 58

المالية في شكل تخفيضات في الضرائب و الإعانات في القطاع الزراعي يعزز الاستخدام المفرط للأسمدة و المبيدات، فضلا على الإنتاج المفرط، سواء كانت باداناً متقدمة النمو أو نامية مثل الجزائر. في حين أن هذه التدابير لا تميل بالضرورة إلى تفضيل الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية ، هناك تدابير أخرى يمكن أن تضر بالبيئة بتجاهلها المصالح الايكولوجية ، أو ببساطة عدم اكرائها ايكولوجيا.¹

ثالثا: انسجام الهدف التنموي مع الهدف البيئي

لا يمكن للتنمية أن تقوم على قاعدة موارد بيئية متداعية، كما لا يمكن حماية البيئة عندما يسقط النمو من حسابة تكاليف تدمير البيئة . فالبيئة و التنمية ليست تحديين منفصلين بل متلازمان لا فكاك عنه. و هذه المشاكل لا يمكن معالجتها بصورة منفصلة عن طريق مؤسسات و سياسات متجزئة لأنها تتشابك في منظومة معقدة من الأسباب و الآثار لان الاجتهادات البيئية و التنمية الاقتصادية مترابطة ببعضها بعض. فالاقتصاد لا يعني إنتاج الثروة فقط كما لا تعني البيئة المحافظة على الطبيعة فحسب بل كيانها يرتبط بصورة متساوية بتحسين مستقبل الجنس البشري.²

رابعا: تأسيس قانون جامع لآليات الجباية البيئية

اثبت تشنت و تنوع القواعد التي تنظم البيئة و حمايتها عبر النصوص المنظمة لمختلف العناصر البيئية و كذا القواعد التقنية عدم جدواها نتيجة لغياب انسجام و تنسيق بين أهداف مختلف هذه النصوص القانونية المتفرقة. فتشهد الضرائب البيئية تشنت في مختلف النصوص القانونية فمنها ما تم النص عليها في قوانين المالية و منها ما تم إيرادها بموجب مراسيم و تنظيمات مختلفة ليخلق هذا التشنت صعوبة في تطبيق هذه الآليات بصفة فعالة على ارض الواقع

¹ -FATTOUH Monaem, La fiscalité écologique en Tunisie, Mémoire de Master professionnel TCF, ISG, Gabes, 2013, pages 58

² -إيمان قلالن،"دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر"، مجلة دراسات إنسانية و اجتماعية، المجلد9، العدد،2020،3،ص.ص 463-478، ص473.

ن و هذا ما يتطلب دمج مختلف هذه القوانين التي تنظم البيئة وكذلك المنظمة للتلوث و حماية البيئة في إطار قانوني موحد لتسهيل تطبيقها.¹

خامسا: الإرادة السياسية الهادفة لتفعيل الضرائب البيئية

يُصعب جهل السياسيين بالدراسات النظرية و التحليلية في مجال الضريبة على التلوث البيئي عملية الإنشاء الصحيح لهذه الضرائب فغالبية الدراسات التي تبين كفاءة و فعالية هذه الضرائب يتم استخدام النماذج الرياضية و تبقى حبرا على ورق و تكون متابعتها و الاهتمام بها محصور في نطاق مجموعات محدودة من الفقهاء و الباحثين. فمن النادر ان تكون الهدف من هذه الدراسات هو تعريف أصحاب القرار بأهمية الضريبة على التلوث و قابليتها للتطبيق وهذا ما يتطلب من أصحاب القرار و هو الرادة السياسية الفعالة لفهم و تبني كل الوسائل الفعالة لمثل هذه الضرائب.²

فيمكن الاستعانة بأصحاب الخبرة لتفسير و شرح هذه الدراسات للمساعدة على توجيه السياسيين في القرارات التي يقومون باتخاذها في هذا الشأن و الحرص على اتخاذهم القرارات الأنسب للأوضاع الحالية و كذلك التي تتناسب مع الاحتياجات و سد النقائص التي تمكن أن تحقق فعالية أكثر .

الفرع الثاني

إصلاح النظام الجبائي البيئي

عرف التشريع الجبائي البيئي انطلاقة بقانون المالية لسنة 1992 مع إدخال الرسم على الأنشطة الملوثة و الخطيرة على البيئة غير انه لم يشرع في اتخاذ إجراءات ملموسة إلا في بداية سنة 2000 من شأنها أن تشكل أدوات قاعدية لتنفيذ سياسة تسيير فعالة و خاصة انه إعاد تثمين

¹- إيمان قلال، المرجع السابق، ص473.

²- إيمان قلال، المرجع السابق، ص474.

اغلبها و إدراج أشكال أخرى من الضرائب و الرسوم البيئية لتشكيل هيكل النظام الجبائي البيئي. إلا انه حسب ما تم تبيانه سابقا فان مفعول هذا النظام لا يزال غير فعال و غير قادر على القضاء على التلوث و يحتاج إلى إعادة النظر فيها لتحسين أدائها و فعاليتها من خلال استحداث ضرائب جديدة و كذلك اتخاذ قرارات من شأنها تفعيل الدور الأساسي لهذه الضرائب و المتمثل في حماية البيئة

أولاً: استحداث ضرائب جديدة

يمكن استحداث ضرائب بيئية و الاستعانة بها في تأهيل النظام الضريبي الجزائري بإدخال الأبعاد البيئية في السياسات و التشريعات الجبائية من بينها:

- استحداث ضرائب الـ CO₂ و هو العنصر الأساسي المشترك في كافة إصلاحات الضريبة الايكولوجية لأنه الغاز الغالب ضمن غازات الاحتباس الحراري ، ونظرا لصعوبة قياسه بدقة فان الضرائب المفروضة عليه تفرض على أساس المحتوى التقديري من الكربون في المنتجات التي تعتبر مصدرا لانبعاثات هذا الغاز. فمن الضروري إدخال رسوم بيئية خاصة بالانبعاثات المسؤولة عن غازات الاحتباس الحراري خصوصا CO₂. مثل تلك المتعلقة بالسيارات كالتجربة الفرنسية (نظام Bonus-malus) وجعل كلفة البطاقة الرمادية أو قسيمة السيارات تتخذ بالأحصنة ، و قيمة انبعاثات CO₂ تجسيدا لمفهوم السيارات الخضراء.¹
- تصميم نظام ضريبي بيئي خاص بملوثات الهواء (So₂, nox,co₂,cfc) تفرض بالتناسب مع حجم انبعاثات هذه الملوثات في الهواء.

¹- حراق مصباح،"الجباية البيئية عرض تجارب دولية"، مجلة الدراسات المالية المحاسبية و الإدارية- جامعة أم البواقي، العدد1، 2014، ص106.

- فرض ضرائب على الضوضاء ، مثل تأسيس رسم على دخول السيارات للمدن المكتظة بالسكان؛ رسم على المحلات المتسببة في الضوضاء كقاعات الحفلات، الأسواق الشعبية، الملاعب الرياضية...
- تأسيس مدونة خاصة بالتجهيزات الخضراء من اجل إعفاءها من الرسم على القيمة المضافة أو فرضها بقيمة منخفضة سواء على استيرادها أو بيعها محليا.
- تطبيق نظام الدفع و الرد و هو نظام قائم على فكرة فرض رسوم ضريبية على المتسببين في التلوث لمقابلة خسائر التلوث المحتملة، على أن يتم رد هذه الرسوم لدافعها في حالة قيامهم بإعادة تدوير المواد الملوثة أو إجراء عمليات من شأنها علاج التلوث و بالتالي فان هذا الأسلوب يحفز المتسببين في التلوث على التخلص من الملوثات بطريقة مشروعة¹.
- استحداث نظام القسيمة البيئية ، حيث تقوم إدارة الضرائب بتسليم قسيمات للمؤسسات. قسيم صفراء تكون بمثابة إنذار للمؤسسة لبداية انتهاكها للبيئة ، قسيمة حمراء تسلّم للمؤسسة التي لا تحترم المعايير البيئية تكون من نتائجها الحرمان من كافة الامتيازات الضريبية التي يمنحها التشريع الجبائي، و قسيمة خضراء تمنح للمؤسسات الصديقة للبيئة تستفيد من خلالها على امتيازات ضريبية².
- إنشاء مديرية مركزية على مستوى المديرية العامة للضرائب خاصة بالجباية البيئية، تكون مهمتها تصميم جبائي فعال تكون هي المسؤولة على منح مختلف الامتيازات الجبائية للمؤسسات الصديقة للبيئة .

¹-صليحة بوذريع، عائشة بوثلجة، المرجع السابق، ص158.

²- حراق مصباح،"تحو نظام جبائي بيئي فعال بالاعتماد على التطبيقات الدولية للجباية البيئية"، مجلة الإستراتيجية و التنمية، المجلد10، العدد1مكرر(ج2)،2020، ص.ص71-90، ص86.

- العمل باليات تصاريح التلوث القابلة للتداول. حيث تقوم على أساس تحديد مستوى معياري للتلوث و تحديد مقدار للانبعاثات التي يحدثها الملوثون من خلال إنشاء سوق بشهادات حقوق التلوث.¹
- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات التي تقوم بخدمة البيئة بحيث يتم اعتماد معدل منخفض على الأرباح التي يعاد استثمارها في المجال البيئي، يسمى معدل الأرباح البيئية على غرار معدل الأرباح المعاد استثمارها.²
- تأسيس بطاقة وطنية خاصة بالغش الجبائي تدون فيها أسماء الشركات التي تقوم بمخالفات بيئية خطيرة من الدرجة الثالثة من اجل فرض نظام عقابي صارم على الممارسات الخطيرة المضرة بالبيئة.

ثانيا: اعتماد قرارات من شأنها تفعيل دور الجباية البيئية

من اجل تأهيل النظام الضريبي البيئي الجزائري و العمل على تحسين أداء الجباية البيئية الجزائرية و الزيادة من فعاليتها يمكن الاستعانة بتجارب الدول الرائدة في مجال الضرائب و استخلاص دروس بإمكانها المساهمة في إنشاء نظام جبائي بيئي أكثر فعالية من بين أهم هذه الدروس نذكر:

- لم يكن الهدف الرئيسي من إقرار الضرائب البيئية هو توليد إيرادات ضخمة ، ففي معظم الحالات يرمي إلى تحقيق هدف مزدوج يتمثل في تحسين الظروف البيئية و استخدام الأموال المحققة لتخفيف حدة التشوهات التي أحدثتها الضرائب الأخرى.
- يجب أن يتسم إقرار الضرائب البيئية بالدراسات المعمقة لا سيما بما يتعلق بتحديد سعر الضريبة التي يجب ان يحدد وفق المستوى المعياري للتلوث، إلا أن الأدوات المستخدمة في تسعير التلوث يمكن أن يكتنفها بعض الصعوبات و المشاكل من حيث

¹-صليحة بوزريع، عائشة بوتلجة، المرجع السابق،ص 159.

²-حراق مصباح،"الجبابة البيئية عرض تجارب دولية"، المرجع السابق، ص 104.

أن الحكومة قد لا تعرف مسبقا السعر الحقيقي الذي سيحقق الكمية المستهدفة من التلوث البيئي نتيجة غياب المعلومات و البيانات الدقيقة عن التكلفة المصاحبة للإنتاج في مختلف الوحدات الاقتصادية.¹

- يعد إقرار نمط الاستهلاك المعجل و معنويات الاستثمار من أحسن و أسهل التحفيزات الجبائية التي يمكن أن تتطوي عليها الضرائب الايكولوجية، حيث أن هذه الحوافز لها فعالية خاصة في تحفيز المؤسسات على اقتناء التكنولوجيا و التجهيزات المنخفضة لمستوى التلوث البيئي و معالجة الأضرار لدى يتعين إدخال تعديلات على النظم الجبائية في هذا المجال بصورة تُمكن من معالجة المشكلة البيئية .
- يجب أن يكون إقرار الضريبة البيئية في البداية بأسعار منخفضة تشجعا للمؤسسات على التماشي معها دون ردود أفعال سلبية منهم خاصة في غياب الوعي الضريبي من جهة و صعوبة تقدير تكاليف التلوث من جهة أخرى.²

المطلب الثاني

النهوض بالمواطنة البيئية

المواطنة البيئية مصطلح جديد أوجده الوضع البيئي الحالي³، و هي التزام الشخص بتعلم المزيد و اكتساب معارف إضافية حول البيئة و المحيط و اتخاذ إجراءات بيئية مسؤولة من طرف الأفراد و الحكومات . وعلية فان الاهتمام بفكرة المواطنة البيئية يشجع الأفراد و المجتمعات و

¹-حراق مصباح،" نحو نظام جبائي بيئي فعال بالاعتماد على التطبيقات الدولية للجباية البيئية"، المرجع السابق،ص 86.
² -FATTOUH Monaem,op.cit, p 58.

³- عليان بوزيان، "بوسماحة الشيخ، شامي احمد، دور الوعي البيئي في صناعة المواطنة البيئية العالمية في التشريع الإسلامي و المواثيق الدولية"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد4، العدد1،صص1-21،ص4.

المنظمات على التفكير في الحقوق و المسؤوليات البيئية التي لدينا جميعا و يمكن اختصارها على أنها الالتزام برعاية الأرض¹.

و أصبحت المواطنة أكثر أهمية لدعاة حماية البيئة عبر التعريف و تضمين أخلاقيات البيئة . و لقد اهتمت جل الدول في برامجها بالمواطنة البيئية و التشجيع على ممارسات قد تساهم في حماية النظام البيئي . حيث تسعى المواطنة البيئية إلى تعميق السلوك الأخلاقي و المسؤولية للفرد و المجتمع في تفعيل السلوك البيئي و الترشيده، و كذا المشاركة الاجتماعية في صناعة القرار البيئي و التأكيد على أن حماية البيئة مسؤولية مشتركة،² وكذلك تنمية الوعي البيئي و الذي يقصد به عملية بناء و تنمية الاتجاهات و مفاهيم و قيم و سلوكيات بيئية لدى الأفراد بما ينعكس ايجابيا على حماية البيئة و المحافظة عليها و تحقيق نوع من العلاقات المتوازنة التي تحقق الأمان البيئي³.

الفرع الأول

دور المواطنة البيئية في بناء السلوك البيئي

ترتكز المواطنة البيئية على عدة أبعاد و من العناصر التي يستوجب تنميتها و تعزيزها لد الفرد لما لها من اثر مهم في حماية البيئة من خلال بناء السلوك البيئي القويم و تفعيله نذكر:

¹-بن عودة محمد الأمين، "واقع المواطنة البيئية بالدول الأوروبية بين التشريعات الوطنية و التباين في التوجيهات المجتمعية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد9، العدد1، 2020، ص.ص889-908، ص897.

²- بن عمارة سمية، "المواطنة البيئية"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد12، العدد5، ص.ص39-54، ص43.

³- محمد بن بوزيان، حسين حوري، "إشكالية تحقيق الوعي البيئي في الجزائر بين النظري و التطبيقي-دراسة مقارنة نقدية-"، مجلة دراسات إنسانية و اجتماعية، المجلد10، عدد2، 2021، ص.ص269-282، ص272.

أولاً: المسؤولية الشخصية البيئية

تعرف على أنها قدرة الفرد على اتخاذ القرار لتحمل مسؤولياته البيئية بما لديها من وعي و اتجاه بوازع من ضميره و تعاونه مع الآخرين في الاهتمام بالبيئة و حمايتها¹ ، و نظرا لكون معظم المشكلات البيئية مرتبطة بالأنماط السلوكية و التصرفات الخاطئة للإنسان تجاه البيئة و المحافظة عليها بدلا من التركيز على فرض القوانين و الأنظمة و تطبيق العقوبات الأمر الذي أدى مؤخرا إلى ظهور مفهوم المواطنة البيئية ك محاولة لإعادة تعريف العلاقة بين أفراد المجتمع و بيئتهم و ذلك من خلال التأكيد على المسؤولية الشخصية لكل فرد في المحافظة على البيئة و حمايتها². و نجد أن المواطنة البيئية تؤكد على المسؤولية الشخصية للأفراد و الأفعال المترتبة بها، و هي تتضمن المطالبة بإعادة التدوير و الاستهلاك اكبر بطاقة اقل، و استخدام امثل للموارد البيئية ، و يؤكد على أن التوجه نحو المسؤولية البيئية يتطلب زيادة التغيير في السلوك الشخصي للمواطنين كل يوم. وتكمن أهمية المسؤولية البيئية في ضرورة الحد من الآثار السلبية لتفاعل الإنسان مع بيئته، فالأساس في صيانة البيئة و تنمية مواردها و حسن إعداد الإنسان الذي يمكنه المحافظة عليها و إدراك العلاقات المتبادلة بين عناصرها المختلفة تنمي سلوك الأفراد وتجعلهم يتعرفون على احترام القوانين ويعملون بما يتماشى و مصلحة الفرد و المجتمع على السواء. كما تساهم في تنمية الشعور بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية و اتخاذ القرارات و الإجراءات المناسبة للوصول إلى حلها³.

1- فضيلة عرابيية، خالد حامد، "آفاق تعزيز أبعاد المواطنة البيئية كآلية لحماية البيئية"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 1، 2021، ص.ص 62-77، ص 87.

2- مديحة بخوش، "دور المواطنة البيئية في دعم الحكومة البيئية العالمية-عرض لبعض النماذج العالمية-"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 2018، 2، ص.ص 34-66، ص 46.

3- فضيلة عرابيية، خالد حامد، المرجع السابق، ص 67

ثانيا: المشاركة البيئية أو العمل الجماعي التعاوني

لا تعني المشاركة البيئية هنا فقط مشاركة الشخص بالحفاظ على البيئة التي يعيش بها، و إنما تتعدى ذلك إلى مشاركة المواطنين و الأفراد المسؤولين و السياسيين في اتخاذ القرارات البيئية التي تساهم في تحقيق العدالة البيئية بين أفراد المجتمع الواحد¹، و قد نص المبدأ العاشر من إعلان قمة الأرض على أن أحسن وسيلة لمعالجة المسائل البيئية هو ضمان مشاركة المواطنين المعنيين على المستوى المناسب ، و تؤدي المشاركة البيئية إلى تعزيز المواطنة البيئية و هو ما يؤدي بدوره إلى تحمل الأفراد لمسئولياتهم المتمثلة في الدفاع على بيئتهم عن طريق الوسائل القانونية المشروعة كما تعد المشاركة البيئية مدخل لبناء روح المواطنة البيئية و تجسيدها فهي حق بيئي يتيح للمواطن و مختلف الفواعل الأخرى المساهمة في اتخاذ القرارات و صياغة السياسات البيئية التي تخدم متطلبات حماية البيئة و تفعيلها².

ثالثا: العدالة البيئية

تستند العدالة البيئية إلى مبدأ مفاده بان جميع الناس لديهم الحق في العيش في بيئة نظيفة و صحية تخلو من الأمراض ، و الحق في الحماية من التلوث البيئي ، و العمل على التوزيع العادل للفوائد البيئية و الاستفادة منها بشكل عادل. إذ لا يمكن أن تتحقق المواطنة البيئية إلا بتساوي جميع المواطنين في الحقوق و الواجبات البيئية و إتاحة الفرص المتكافئة للمشاركة في المجال البيئي أمام الجميع دون أي تمييز على أساس الجنس أو اللون أو الأصل العرقي مما يولد لدى المواطنين الإحساس بالطمأنينة و الاستقرار و هذا ما يحفزهم على المزيد من العطاء و العمل التطوعي البيئي و إدراك حتمية الارتقاء بالبيئة و تعزيز سلوكهم السليم اتجاهها بما يحقق ولاء

¹-مديحة بخوش، المرجع السابق ص 47.

²-فضيلة عرابية ، خالد حامد، المرجع السابق ص71.

المواطن لبيئته و ارتباطه بها و تفاعله الايجابي نحو العناية بها وذلك نتيجة الشعور بالمساواة و الإنصاف.¹

الفرع الثاني

دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تنمية الوعي البيئي

أكدت البحوث و الدراسات العلمية على حقيقة مهمة مفادها أن الأضرار التي لحقت بالبيئة و المشكلات التي أصابت عناصرها و مكوناتها ناجم عن السلوك الإنساني الخاطئ تجاه الموارد الطبيعية . لذلك فالتوعية البيئية لا بد أن تبدأ من هذه النقطة أي بتكثيف الجهود التوعوية المختلفة التربوية منها و التثقيفية و الإعلامية ، و بث القيم و تنمية مستوى الإدراك عند أفراد المجتمع² فلمؤسسات التنشئة الاجتماعية دور فعال في غرس كل هذه القيم و غرس الثقافة البيئية السليمة و تنمية و بلورة الوعي البيئي لدى الأفراد في المستويات التالية:

أولاً: دور الأسرة في نشر الوعي البيئي

تعتبر الأسرة أول خلية اجتماعية يتعلم فيها الفرد القيم، العادات والسلوكيات الاجتماعية ومن دون شك فإن للأسرة دورا كبيرا في بناء اتجاهات إيجابية عند أطفالها نحو البيئة ومكوناتها، فهي تدعم قيم النظافة والمشاركة والتعاون وترشيد الإستهلاك والحفاظ على الموارد البيئية لدى الطفل،، ذلك أن الأسرة تعتبر مفتاح عملية التعلم لدى الطفل، وحقيقة إن الأسرة الغربية تعتبر المنزل هو الورشة الأولى والمثلى للتطبيق العملي لمفاهيم البيئة، وعندما تمارس إحدى الأسس البيئية في نطاق الأسرة، فإن ذلك يكون له وطأة في شخصية وسلوك الطفل مستقبلا ، وثمة كثير من مفاهيم التربية البيئية تلقن وتؤخذ داخل محيط الأسرة مثل كيفية التخلص من النفايات الصلبة، ترشيد استهلاك الطاقات غير المتجددة، الحفاظ على الموارد البيئية، فالآباء بذلك يقدمون لأبنائهم قيم

¹ - مديحة بخوش، المرجع السابق، ص 48.

² - وحيد دراوات، " الوعي البيئي و طرق تنميته في الجزائر - دراسة وصفية- "، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الاغواط، المجلد7، العدد28، 2018، ص.ص210-227، ص216.

بيئية من شأنه بعث مفهوم المواطنة البيئية لدى النشء من الصغر، والذي ينعكس بشكل ايجابي على الجانب الاقتصادي للدولة مستقبلا.¹

ثانيا: دور المؤسسات التعليمية في نشر الوعي البيئي

تحتل المؤسسات التعليمية مكانة هامة في إطار تنمية الوعي البيئي بما لها من إمكانيات معنوية و مادية التي تمكنها بالقيام بدور فعال في النهوض بالوعي البيئي لدى المتعلمين بمساعدة الطلاب على اكتساب الوعي بالقضايا البيئية من كافة جوانبها فتعتبر عاملا أساسيا في نشر الوعي البيئي و تكثيره بين صفوف قطاع عريض من أبناء المجتمع ، فمن خلال التعليم المنظم يمكن للمتعلمين تأدية دورا فعالا في حماية البيئة التي يعيشون فيها و صيانتها سواء على مستوى المنزل أو المدارس أو الحي أو العابة...و غيرها و العمل على تحسينها فعندما يدركون هذه المهمة يحسون بمسؤولية نحوها. وتتم تنمية روح المسؤولية هذه عبر مجموعة برامج ونشاطات ودروس ذات منحى بيئي تعلم لهؤلاء الشباب، مما يؤكد دور المدرسة باعتبارها إحدى مؤسسات التربية المسؤولة اجتماعيا عن تنمية المسؤولية الاجتماعية عند المتعلمين. وهو تأكيد في ذات الوقت على أن تنمية الوعي البيئي عبر التعلم النظامي هو عمليات مقصودة، وموجهة مرسومة ومخططة، حيث تستطيع المدرسة تضمين مشكلات البيئة في المقررات الدراسية المختلفة، تأسيسا على قناعة مفادها: أن التربية البيئية ضمن مجال النظام التربوي المدرسي تساعد على فهم أفضل لكافة جوانب الحياة الإنسانية، والاجتماعية والثقافية والاقتصادية...وغيرها. وتعد التربية البيئية المدرسية أساسا متينا لتنمية الوعي البيئي لدى الطالب والمتعلمين، ويمكن استيعاب هذه التربية في مختلف مراحل التعليم.³

1- علاء الدين قليل، " دور الجباية البيئية في ترسيخ المواطنة البيئية و الحد من الإنفاق البيئي "، مجلة القانون و المجتمع ، المجلد5، العدد2،ص.ص297،272،ص287.

2- وحيد دراوات، المرجع السابق ص119

3- عبد القادر زروقي، عبد الله آسيا، " دور المؤسسات الاجتماعية في تنمية الوعي الضريبي لدى الشباب "، مجلة الرواق

للدراستات الاجتماعية و الإنسانية، المجلد7، العدد1، 2021، ص.ص653-667، ص661

ثالثا: دور الإعلام في نشر الوعي البيئي

إن الإعلام البيئي هو كل الإعلام الذي يسלט الضوء على المشكلات البيئية و ينقل للجمهور المعرفة و الاهتمام و القلق على بيئته، فهو عملية نشر الحقائق العلمية المتعلقة بالبيئة من خلال وسائل الإعلام بهدف إيجاد درجة من الوعي البيئي . فهو إعلام الجمهور بكل المسائل و القضايا البيئية و ذلك من اجل خلق ثقافة بيئية ¹.

و قد نص المبدأ 19 من ندوة الأمم المتحدة المنعقدة في ستكهولم 1972 على ضرورة تطوير التعليم البيئي للأجيال الشابة و الكبار و تنوير الرأي العام و تحسيس الأفراد و الجماعات بمسؤوليتهم فيما يتعلق بحماية و ترقية البيئة و تتمثل مهمة الإعلام البيئي في استخدام وسائل الاتصال المختلفة المكتوبة و المسموعة و المرئية للارتقاء بوعي الإنسان و المجتمع ككل فيما يتعلق بالعلاقة بين البيئة و الحياة و بين البيئة و التنمية بوجه خاص. لذل عرف بأنه استخدام كافة وسائل الإعلام المكتوبة و المسموعة و المرئية في إيصال المعلومات و الحقائق و الآراء بقضايا البيئة إلى الأفراد و الجماعات ².

كما أدى التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم إلى ظهور وسائل إعلام جديدة و المتمثلة في مواقع التواصل الاجتماعي، و التي تعتبر وسيلة إعلام فردية أو شخصية و جمهورية في نفس الوقت باعتبار يمكن استخدامها لأغراض شخصية ،أو استخدامها كمنبر ينشر من خلاله المستخدم آرائه و أفكاره. و نظرا للمميزات التي توفرها هذه المواقع لمستخدميها ، بالإضافة إلى عدد المستخدمين الذي هو في ارتفاع مستمر تعتبر هذه المواقع الوسيلة المثلى في التأثير على الرأي العام و على أفكار و سلوكيات الأفراد و المجتمعات في شتى المجالات بما فيها مجال البيئة. من خلال إطلاق حملات تحسيسية عبر صفحاتها من طرف الناشطين ، و دعوة مختلف الفئات المجتمعية للمشاركة فيها. بحيث تمكن هذه المواقع من نقل المعلومات و مشاركة المبادرات بالصوت و الصورة و كذلك على المباشر، و كل هذا من شأنه التأثير على نطاقات واسعة و كذلك المساهمة في تعميم المدارات المختلفة المتخذة لحماية البيئة و المحافظة عليها . كما نتيج

¹-رمضاني صوراوية، "اثر التربية البيئية في نشر الوعي البيئي في المجتمع"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 22، العدد 1، 2020، ص.ص 133-144، ص 138.

²-آمال فكيري، "الثقافة البيئية و انعكاساتها على التنمية المستدامة"، حوليات جامعة الجزائر 1 ، العدد 30، الجزء الأول، د.ت.ن، ص 165.

أيضا فرص للكسب الخبرات من مختلف ربوع المعمورة و الاستلھام من الم-بادرات التي تقام في مختلف بلدان العالم في هذا الشأن .

خاتمة

خاتمة

تعتبر الجباية البيئية احد أهم الأدوات المستخدمة في المحافظة على البيئية و المساهمة في الحد من التلوث البيئي و ذلك من خلال التحفيز الضريبي للنشاطات و الاستثمارات الصديقة للبيئة، و الردع الضريبي للنشاطات المضرة للبيئة أو الخطيرة عليها، كما توفر كذلك هذه الضريبة موارد مالية موجهة لإصلاح الأضرار البيئية .

فبالرغم من كون الهدف الأساسي من الجباية البيئية هو التأثير على مستوى التلوث و التقليل منه، إلا أن هذا لا يمنعها من التأثير على مجالات أخرى كالاقتصاد و المجال الاجتماعي. و رغم كل هذا إلا أننا نلاحظ أن معظم إيرادات هذه الضريبة التي من المفترض أن توجه للمساهمة في حماية البيئة يتم استغلالها في مجالات غير مجالها الأساسي ، و هذا يؤثر على أداء هذه الضريبة و فعاليتها . فعلى الرغم من تعدد الجبايات المفروضة و اشتمالها لعدد من الميادين إلا أنه يلاحظ أن فعاليتها في ارض الواقع لا تزال ضعيفة و محدودة كونها تعاني من بعض المشاكل و الصعوبات التي تحل دون إمكانيتها القضاء على التلوث ما يستدعي القيام ببعض الإصلاحات سواء على مستوى النظام الجبائي بحد ذاته وكذلك بالتركيز على جانب آخر غالبا ما لا تولى له الأهمية و الاهتمام اللازم المتمثل في التحسيس و تنمية الوعي لدى الأفراد ، الذي يلعب دورا هاما في إقناع الأفراد و المجتمع بضرورة المساهمة في الحد من التلوث ، فاقتناع و وعي الأفراد بهذه القضية يزيد من تحفيزهم في المشاركة فيها و بالتالي الامتثال للقوانين و بالتالي القضاء على ظاهرة التهرب و العش التي تشهدها الجباية البيئية بسبب نقص هذا الوعي لدى الأفراد.

و من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- رغم استحداث العديد من الرسوم و الضرائب البيئية من خلال مختلف قوانين المالية، إلا أنها غير فعالة في الحد من التلوث.
 - محدودية الجباية البيئية في الحد من التلوث البيئي في الجزائر راجع لصعوبة الإلمام بمختلف أشكال التلوث و خاصة تلك الغير قابلة للقياس .
 - لا تؤدي الجباية البيئية كلها وظيفة بيئية ذلك لأن الإيرادات المالية المحصل عليها منها لا توزع كلها من اجل تغطية الأضرار البيئية.
 - من أهم المشاكل التي تعرقل أداء الجباية البيئية و تنقص من فعاليتها هي نقص الوعي البيئي.
- و في الأخير ارتأينا أن نقدم جملة من الاقتراحات التي نرى أنها يمكن أن تؤدي إلى تفعيل أفضل لدور الجباية البيئية في الحد من التلوث البيئي في الجزائر:
- حماية البيئة تعتمد بالدرجة الأولى على وعي الإنسان و ذلك من خلال إحساسه بالمسؤولية على المحافظة على البيئة له و للأجيال القادمة .
 - يجب أن يكون المورد المالي المحصل عليه من الجباية البيئية يتم استخدامه من اجل حماية البيئة و توزيع حصته وفق أهداف جلية لمصالح البيئة.
 - رفع معدلات الرسوم و الضرائب البيئية على الموارد الطبيعية حتى تغير المؤسسات من سلوكها باستغلال الموارد المتجددة بدلا من تلك القابلة للنفاذ.
 - استخدام هياكل ضريبية خاصة بالجباية البيئية سواء في المديرية الولائية للضرائب أو على مستوى المديرية العامة للضرائب .
 - وضع سياسة عقابية للملوثين الممتنعين عن دفع الجباية البيئية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

(أ) الكتب :

1. احمد فيندس، منازعات الضرائب المباشرة في الجزائر، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، الاسكندري، مصر، 2014.
2. اشرف عرفات ابو حجازة، مبدا الملوث يدفع، دار النهضة العربية، مصر، 2006.
3. اعماد حمود القيسي ، المالية العامة و التشريع الضريبي، الطبعة العاشرة، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الاردن ، 2017.
4. بوزيدة حميد، جباية المؤسسات ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007.
5. دببش عميروش، اهداف حماية الصحة البشرية في القانون الدولي للبيئة، مركز الدراسات العربية للنشر و التوزيع، مصر، 2017.
6. دنيدي يحي، المالية العمومية، الطبعة الثانية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.
7. سعيد عبد القادر عثمان ، النظم الضريبية : مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
8. شيماء فارس محمد الجبر، الوسائل الضريبية لحماية البيئة(دراسة قانونية مقارنة)، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2015.
9. صلاح زين الدين ، الاصلاح الضريبي، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2000.
10. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي،السياسة الضريبية في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2013.

11. قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)،

ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003

12. محمد حلمي طعمة، دور السياسة الضريبية في مكافحة التلوث، المطبعة العمرانية

للاوفست، مصر، 2001.

13. هشام بشير علاء و الضاوي سببطة، حماية البيئة التراث الثقافي في القانون

الدولي، د.د.ن، ليبيا، 2013.

ب) الرسائل و المذكرات الجامعية:

➤ رسائل الدكتوراه:

1. حسونة عبد الغاني، الحماية القانونية للبيئة في اطار التنمية المستدامة، اطروحة لنيل

درجة الدكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون اعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،

جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014.

2. بوسكار ربيعة، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، اطروحة نيل شهادة

الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،

جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

3. سعادة فاطمة الزهراء، دور الجباية في حماية البيئة، اطروحة للحصول على شهادة دكتوراه

في العلوم، فرع قانون عام ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي

بلعباس، 2020.

4. مسعودي محمد، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة (دراسة تقييمية لتجارب بعض

الدول منها الجزائر)، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم

الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2014.

➤ مذكرات الماجستير:

1. بن الشيخ مريم، اثر الجباية البيئية على اداء المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة شركة القلد و صنع منتوجات التلحيم TREFISOUD، سطيف)، مذكرة نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص ادارة الاعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
2. زينات السعيد ، دور الضرائب و الرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر (دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بمسيلة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الادارة البيئية في منظمات الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2016.
3. عجلان العياشي ، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء و التحصيل، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 200.
4. اوصالح عبد الحليم، استراتيجية ربط السياسة البيئية بالسياسة الجبائية و اثرها على التنمية المستدامة(دراسة مقارنة بين الاتحاد الاوروبي و الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.
5. شلغوم منية، فعالية السياسة الجبائية في الحد من التلوث البيئي(دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل و

الاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

6. **عبد الباقي محمد**، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية و نقود، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.

➤ **مذكرات الماستر:**

1. **بن صديق فاطمة**، الحماية القانونية للبيئة في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون عام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.

2. **بويط منال و متهني سهام**، دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة ولاية جيجل)، مذكرة نيل شهادة الماستر في علوم المالية و المحاسبة، تخصص محاسبة و جباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019.

3. **بوجمعة صارة**، دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي (دراسة حالة الجزائر و ولاية بسكرة)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

4. **بوداوية سعيد**، الجباية البيئية كآلية لتعزيز حماية البيئة الجزائر كدراسة حالة، مذكرة نيل شهادة الماستر في القانون العام، تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2016.

5. **بوعزيز نسيم و حجاج حمادة**، الجباية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون البيئي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015.

6. **بن جبور نسرين و بن مداح ريحانة**، دور الجباية البيئية في تحفيز المؤسسات لحماية البيئة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص محاسبة و جباية معمقة ، معهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير،المركز الجامعي بوشعيب، عين تيموشنت، 2020.
7. **حيني عيسى و حمداش نصيرة**، الجباية البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة نيل شهادة ماستر في القانون، تخصص قانون اعمال ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2019.
8. **ربيع ناقة** ، تقييم فعالية الرقابة الجبائية في ظل الاصلاحات الضريبية في الجزائر(دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب ام البواقي خلال الفترة2008-2011)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص:مالية ، تامينات و تسيير مخاطر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة ام البواقي، 2014.
9. **قصير ابراهيم و شوية خالد**، دور الجباية البيئية في مكافحة التلوث البيئي (دراسة حالة الجزائر 2000-2018)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير(ل م د)، تخصص ادارة مالية، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميله، 2018
10. **بن زهودة نجوى و بوعكاز مروان** ، النظام القانوني لحماية البيئة في التشريع الجزائري، مذكرة ليل شهادة الماستر، تخصص قانون اعمال،قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة، 2019.
11. **بن يحي هدى و محمد عبد الفتاح سماح** ، الجباية و دورها في الحد من الضرر البيئي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام ، تخصص قانون البيئة و التنمية المستدامة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة الطاهر مولاي ، سعيدة، 2019.

(ج) المقالات:

1. إلياس شهد و عبد النعيم دفرور، «البيئة و مقومات حمايتها في الجزائر»، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، العدد20، ديسمبر 2016، الوادي، ص- ص53-67.
2. أمال فكيري، «الثقافة البيئية و انعكاساتها على التنمية المستدامة»، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد30، الجزء الاول، د.س.ن.
3. أوثن ليلي، «الجباية البيئية كالية لتحقيق التنمية المستدامة بين الرع و التحفيز»، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية، المجلد12، العدد2، ص- ص109-135.
4. إيمانقلان، «دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر»، مجلة دراسات انسانية و اجتماعية، المجلد9، العدد3، 2020، ص- ص463-478.
5. بن عمارة سمية، «المواطنة البيئية»، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد12، العدد5، 2020، ص- ص39-54.
6. بن عودة محمد الأمين، «واقع المواطنة البيئية بالدول الاوروبية بين التشريعات الوطنية و التباين في التوجيهات المجتمعية»، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد9، العدد1، 2020، ص- ص889-897.
7. بن قارة مصطفى عائشة، «الجباية البيئية في التشريع الجزائري (من أداة تمويلية إلى أداة ردعية)»، مجلة القانون العقاري و البيئة، العدد5، جوان2015.
8. بوحزمة كوثر و مداح حاج علي، «فعالية الجباية البيئية في حماية البيئة من تلويث المشآت المصنفة»، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد2، ديسمبر2020، ص- ص319-333.
9. جعفر حمزة و بن الشيخ مريم، «اثر الضرائب البيئية على الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية»، مجلة دراسات جبائية، المجلد6، العدد1، ص- ص63-87.
10. جندلي وريدة، «الجباية البيئية في الجزائر بين الواقع و التحديات»، دراسات قانونية و سياسية، المجلد3، العدد1، ص- ص201-231.

11. **حديدي آدم و حمودة أم الخير**، «دور الجباية البيئي (الخضراء) في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر»، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 13، افريل 2020، ص-ص 63-95.
12. **حراق مصباح**، «نحو نظام جبائي بيئي جزائري فعال بالاعتماد على التطبيقات الدولية للجباية البيئية»، مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد 10، العدد 1 مكرر (الجزء الثاني)، جانفي 2020، ص-ص 71-91.
13. **حراق مصباح و احمد اعمر بوزيد**، «تأثير الغش الضريبي على فعالية النظام الجبائي حالة الجزائر (2010-2018)»، مجلة العلوم التجارية، مجلد 18، عدد 2، 2018، ص-ص 174-186.
14. **حراق مصباح**، «الجباية البيئية عرض تجارب دولية»، مجلة الدراسات المالية المحاسبية و الادارية- جامعة البواقي، العدد 1، 2014.
15. **رمضاني صوراية**، «اثر التربية البيئية في نشر الوعي البيئي في المجتمع»، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، مجلد 22، العدد 1، 2020، ص-ص 133-144.
16. **زوين الصادق و رجراج الزوهير**، «فعالية الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر»، مجلة دراسات جبائية، المجلد 8، العدد 1، 2019، ص-ص 123-149.
17. **زنات السعيد و دبي علي**، «تطور الضريبة البيئية في النظام الجبائي الجزائري (دراسة تحليلية تقنية للفترة 2000-2018)»، مجلة الاصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 2، ص-ص 1-14.
18. **بوزريع صالح و بوثلجة عائشة**، «النظام الجبائي و اثره في الحد من التلوث - دراسة حالة الجزائر-»، مجلة البحوث و الدراسات التجارية، العدد الثالث ، مارس 2018.

19. **صيد مريم و محرز نور الدين**، «فعالية تطبيق الرسوم و الضرائب البيئية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الجزائر»، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، لمجلد 9، العدد2، 2016، ص- ص 605-631.
20. **زروقي عبد القادر و عبد الله اسيا**، «دور المؤسسات الاجتماعية في تنمية الوعي الضريبي لدى الشباب» ،مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية و الانسانية، المجلد7، العدد1، 2021، ص- ص653-667.
21. **علاء الدين قليل**، «دور الجباية البيئية في ترسيخ المواطنة البيئية و الحد من الانفاق البيئي» ، مجلة القانون و المجتمع ، المجلد5، العدد2، ص- ص297، 272.
22. **عليان بوزيان و بوسماحة الشيخ و شامي احمد**، «دور الوعي البيئي في صناعة المواطنة البيئية العالمية في التشريع الاسلامي و المواثيق الدولية»، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد4، العدد1، ص-ص1-21.
23. **فضيلة عرايبيبة و خالد حامد**، «افاق تعزيز ابعاد المواطنة البيئية كالية لحماية البيئية» ، مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي، المجلد8، العدد1، 2021، ص- ص62-77.
24. **قرميظ جبلاي و ولد عمر الطيب**، «النظام الجبائي لحماية البيئة في الجزائر»، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد12، العدد1، عدد خاص، 2021، ص- ص552-574.
25. **كيسري مسعود و طاهري الصديق**، «اثر الجباية البيئية في الحد من التلوث البيئي في الجزائر»، مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية و الاجتماعية، مجلد7، عدد1.
26. **مبطوش الحاخ و عابدي قادة**، «الجباية الخضراء كآلية قانونية للتاهيل البيئي للمنشآت المصنفة في الجزائر»، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد06، العدد01، 2019، ص- ص214-241.
27. **محمد بن بوزيان و حسين حوري**، «اشكالية تحقيق الوعي البيئي في الجزائر بين النظري و التطبيقي-دراسة مقارنة نقدية-»، مجلة دراسات انسانية و اجتماعية، المجلد10، عدد2، 2021، ص- ص269-282.

28. محمد بن عزة، «فعالية النظام الضريبي في حماية البيئة من اشكال التلوث(دراسة تحليلية لنموذج الضريبة البيئية في الجزائر)»، ابحاث اقتصادية و ادارية، العدد التاسع عشر، الجزائر، جوان 2016.
29. مديحة بخوش، «دور المواطنة البيئية في دعم الحكومة البيئية العالمية-عرض لبعض النماذج العالمية-»، مجلة دراسات في الاقتصاد و ادارة الاعمال، العدد 2018، 2، ص- ص 34-66.
30. مراد مهدي و نصيرة يحيايوي، «الجباية البيئية شكل من اشكال تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر»، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، العدد 16، ديسمبر 2018، ص- ص 260-280.
31. مسعودي محمد، «الجباية البيئية كاداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر»، مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية، العدد 15، جوان 2014.
32. مسعودي موالخير و عيساوي وهيبة، «السياسة البيئية في الجزائر: اليات تحقيق التنمية المستدامة»، مجلة افاق لعلم الاجتماع، العدد 15، 2018، ص- ص 242-265.
33. ناصر مراد، «اسباب التهرب الضريبي و اثره على الاقتصاد الوطني»، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 1، العدد 0، 2010، 1، ص- ص 07-17.
34. نصيرة يحيايوي و مراد مهدي، «الجباية البيئية شكل من اشكال تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر»، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، العدد 16، ديسمبر 2018، ص- ص 260-280.
35. واعر وسيلة و واعر صافية، «الجباية البيئية في الجزائر: استراتيجية نحو حماية البيئة من التلوث»، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة باتنة 1، المجلد 21، العدد 2، 2020، ص- ص 355-372.

36. واهي بوعلام، «آفاق تطبيق الاستراتيجية المالية الخضراء في ظل الدور الجديد للدولة مع الإشارة الى حالة الدول العربية النفطية»، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد 12 ، الجزائر، 2014، ص- ص 181-203.
37. وحيد دراوات ، «الوعي البيئي و طرق تنميته في الجزائر - دراسة وصفية-» مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الاغواط، المجلد 7، العدد 28، 2018، ص- ص 210-227.

د) المداخلات:

1. برحمانى المحفوظ ، «الجباية البيئية» مداخلة أقيمت في الملتقى الوطني الأول حول حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بين الواقع و مقتضيات التطور، القيت يومي 5 و 6 ماي 2008.

هـ) النصوص القانونية:

➤ القوانين:

1. القانون رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 20/08/2001، ج.ر.ج.ج، عدد 47، الصادر في 22/08/2001
2. القانون رقم 02-02، المؤرخ في 05/02/2002، المتعلق بحماية الساحل و تثمينه، ج.ر.ج.ج، عدد 10 الصادر في 12/02/2002.
3. القانون رقم 11-02 المؤرخ في 24/12/2002، المتضمن قانون المالية لسنة 2003، ج.ر.ج.ج، عدد 86، الصادرة في 25/12/2002
4. القانون رقم 22-03 المؤرخ في 28/12/2003، يتضمن قانون المالية لسنة 2004، ج.ر.ج.ج، العدد 83، الصادر في 29/12/2003.

5. القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03/08/2016، المتعلق بترقية الاستثمار، ج.ر.ج.ج، عدد 46 الصادر في 03/08/2016
6. القانون رقم 16-14 ، المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، متضمن قانونا للمالية لسنة 2017، ج.ر.ج.ج عدد 77 الصادر في 29 ديسمبر 2016.
7. القانون رقم 19-14 ، المؤرخ في 11/12/2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020 ، الصادر في 30/12/2019، ج.ر.ج.ج عدد 81
8. القانون رقم 20-07، مؤرخ في 04/06/2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، ج.ر.ج.ج عدد 33، الصادر في 04/06/2020.
9. القانون رقم 91-25 المؤرخ في 16/12/1991 المتضمن قانون المالية لسنة 1992، المعدلة و المتممة، ج.ر.ج.ج 65، صادر في 18/12/1991.

➤ **المراسيم:**

1. المرسوم التنفيذي رقم 98-339 ، المؤرخ في 13 رجب سنة 1419 الموافق ل 03/11/1998 ، الذي يضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قيمتها ، الصادر في 04/11/1998، ج.ر.ج.ج عدد 82
2. من المرسوم التنفيذي 07-300 مؤرخ في 27/09/2007 يحدد كيفية تطبيق الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، ج.ر.ج.ج، عدد 63، الصادرة في 07/10/2007

باللغة الفرنسية:

A. Ouvrage :

- Michel PIEUR, Droit de l'environnement, Dalloz, 4ème édition, Paris, Editon Delta Liban, 2001.

B. Mémoire :

- FATTOUH Monaem, La fiscalité écologique en Tunisie, Mémoire de Masterprofessionnel TCF, ISG, Gabes, 2013

الفهرس

الفهرس

شكر و تقدير

اهداء

قائمة المختصرات

1.....	مقدمة.....
4.....	الفصل الأول: الجباية البيئية في النظام الجبائي الجزائري.....
4.....	المبحث الأول: ماهية الجباية البيئية.....
5.....	المطلب الأول: مفهوم الجباية البيئية.....
5.....	الفرع الأول: تعريف و خصائص الجباية البيئية.....
5.....	أولا: تعريف الجباية البيئية.....
7.....	ثانيا: خصائص الجباية البيئية.....
8.....	الفرع الثاني: مبررات فرض الجباية البيئية.....
8.....	أولا: مبررات اقتصادية:.....
9.....	ثانيا: مبررات اجتماعية:.....
9.....	ثالثا: مبررات قانونية:.....
10.....	الفرع الثالث: المبادئ القانونية للجباية البيئية.....
10.....	أولا: مبدأ الملوث الدافع:.....
12.....	ثانيا: مبدأ المصفي:.....
12.....	ثالثا: مبدأ المستخدم الدافع:.....
13.....	المطلب الثاني: الجوانب التقنية للجباية البيئية.....
13.....	الفرع الأول: وعاء الضريبة البيئية.....

14.....	أولاً: اختيار وعاء الضريبة.....
16.....	ثانياً: تحديد الجزء الذي تفرض عليها الضريبة البيئية.....
16.....	ثالثاً: تقدير وعاء الضريبة البيئية.....
16.....	الفرع الثاني: تحديد سعر الضريبة.....
17.....	أولاً: السعر الثابت (النسبي).....
17.....	ثانياً: السعر التصاعدي.....
18.....	الفرع الثالث: تحصيل الضريبة البيئية.....
18.....	المبحث الثاني: النظام الجبائي البيئي في الجزائر.....
19.....	المطلب الأول: النظام الجبائي الردي.....
19.....	الفرع الأول: تعريف النظام الجبائي الردي.....
20.....	الفرع الثاني: مكونات النظام الجبائي الردي.....
20.....	أولاً: الضريبة البيئية.....
20.....	ثانياً: الرسم البيئي.....
21.....	الفرع الثالث: تطبيقات النظام الجبائي الردي.....
21.....	أولاً: الرسوم المفروضة على الإنبعاثات الملوثة.....
25.....	ثانياً: الرسوم المفروضة على المنتجات.....
26.....	ثالثاً: الرسوم المفروضة لحماية جودة الحياة.....
26.....	المطلب الثاني: النظام الجبائي التحفيزي.....
27.....	الفرع الأول: تعريف النظام الجبائي التحفيزي.....
27.....	أولاً: الإعفاء الدائم.....
28.....	ثانياً: الإعفاء المؤقت.....
28.....	الفرع الثاني: التحفيزات المنصوص عليها في التشريعات الأخرى.....

- 28.....أولاً: التحفيز في قانون حماية الساحل في إطار التنمية المستدامة.....
- 29.....ثانياً: التحفيز المنصوص عليه في قانون حماية الساحل.....
- 29.....ثالثاً: التحفيز المنصوص عليه في قانون تطوير الاستثمار.....
- 30.....الفرع الثالث: نظام الإعانات البيئية.....
- 33.....الفصل الثاني: واقع و آفاق الجباية البيئية في الجزائر.....
- 34.....المبحث الأول تقييم فعالية الجباية البيئية الجزائرية.....
- 34.....المطلب الأول: مدى مساهمة الجباية البيئية في حماية البيئة.....
- 34.....الفرع الأول: مساهمة الجباية البيئية في النهوض بقطاع البيئة.....
- 36.....الفرع الثاني: تأثير الجباية البيئية على الجانب الاقتصادي.....
- 36.....أولاً: تأثير الجباية البيئية على مستوى النمو الاقتصادي.....
- 37.....ثانياً: تأثير الجباية البيئية على القدرة التنافسية.....
- 38.....ثالثاً: تأثير الجباية البيئية على الاستهلاك و الأسعار.....
- 38.....رابعاً: تأثير الجباية البيئية على كل من العمالة و التشغيل.....
- 39.....الفرع الثالث: تأثير الجباية البيئية على الجانب الاجتماعي.....
- 40.....المطلب الثاني: التحديات التي تواجهها الجباية البيئية.....
- 40.....الفرع الأول: عدم قدرة الجباية البيئية على القضاء على التلوث.....
- 42.....الفرع الثاني: عدم تخصيص عائدات الجباية البيئية لحماية البيئة.....
- 43.....الفرع الثالث: انتشار ظاهرة التهرب و الغش الضريبي.....
- 44.....المبحث الثاني: آليات تحسين أداء الجباية البيئية في الجزائر.....
- 45.....المطلب الأول: إعادة تأهيل النظام الجبائي البيئي.....
- 45.....الفرع الأول: إصلاح السياسة البيئية.....
- 46.....أولاً: توسيع نطاق مبدأ الملوث المدافع.....

46.....	ثانيا: القضاء على الآثار الضارة للضرائب الحالية
47.....	ثالثا: انسجام الهدف التنموي مع الهدف البيئي
47.....	رابعا: تأسيس قانون جامع لآليات الجباية البيئية
48.....	خامسا: الإرادة السياسة الهادفة لتفعيل الضرائب البيئية
48.....	الفرع الثاني: إصلاح النظام الجبائي البيئي
49.....	أولا: استحداث ضرائب جديدة
51.....	ثانيا: اعتماد قرارات من شأنها تفعيل دور الجباية البيئية
52.....	المطلب الثاني: النهوض بالمواطنة البيئية
53.....	الفرع الأول: دور المواطنة البيئية في بناء السلوك البيئي
54.....	أولا: المسؤولية الشخصية البيئية
55.....	ثانيا: المشاركة البيئية أو العمل الجماعي التعاوني
56.....	الفرع الثاني: دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تنمية الوعي البيئي
57.....	ثانيا: دور المؤسسات التعليمية في نشر الوعي البيئي
58.....	ثالثا: دور الإعلام في نشر الوعي البيئي
60.....	خاتمة
64.....	قائمة المراجع
77.....	الفهرس

الجباية البيئية في القانون الجزائري

ملخص

تعتبر الجباية البيئية من أهم الأدوات والآليات التي تعتمد عليها الجزائر لتخفيض التلوث البيئي. وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز الجوانب الرئيسية للجباية البيئية ومختلف تطبيقاتها في الجزائر، مع تقييم لأدائها وفعاليتها في تحقيق الهدف المنوط لها. كما تبرز هذه الدراسة مختلف المشاكل والصعوبات التي تواجهها هذه الجباية، واقتراح حلول لتفعيل النظام الجباي البيئي و تحسين أداء الجباية البيئية في الجزائر

Résumé

La fiscalité environnementale est l'un des outils et mécanismes les plus importants sur lesquels s'appuie l'Algérie pour réduire la pollution de l'environnement. Cette étude vise à mettre en évidence les principaux aspects de la fiscalité environnementale et ses différentes applications en Algérie, avec une évaluation de sa performance et de son efficacité dans l'atteinte de son objectif. Cette étude met également en évidence les différents problèmes et difficultés rencontrés par cette fiscalité, et propose des solutions pour activer le système de taxe environnementale et améliorer les performances de la fiscalité environnementale en Algérie.